مشهد العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية:

الجمود وتغيير الواقع

عاطف أبو سيف و امطانس شحادة

مدخل

كانت السمة الأبرز في مشهد العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية عام ٢٠١١، محاولة كل طرف من طرفي المعادلة تحقيق مصالحه السياسية من خلال إبقاء حالة الجمود في المفاوضات، والتحرك السياسي خارج أداة التفاوض. فإسرائيل تحركت للحفاظ على الجمود السياسي في المسيرة السياسية دون أن يؤدي هذا الأمر إلى خسارتها ودفعها ثمنًا، من وجهة نظرها، كما حدث عام ٢٠١٠ بتجميد الاستيطان. أما الطرف الفلسطيني فقد تحرك لكسر حالة الجمود التي تريدها إسرائيل مستخدمًا في الأساس الساحة الدولية.

كانت السمة الأبـرز فـي مشهد العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية عام ٢٠١١، محاولة كل طرف من طرفي المعادلة تحقيق مصالحه السياسية من خـلال إبقاء حالة الجمود في المفاوضات، والتحرك السياسي خارج أداة التفاوض.

وتأتي المحاولات الفلسطينية بعد أن أضاف نتنياهو في بداية ولايته شرطًا يمكن اعتباره «تعجيزيًا» تمثل بمطالبة الجانب الفلسطيني بالاعتراف بيهودية الدولة، الأمر الذي رفضه الجانب الفلسطيني، واعتبر طلب نتنياهو محاولة لتحويل قضية الصراع من قضية احتلال إلى قضية اعتراف، لكن نتنياهو نجح عمليًا في تحويل هذا المطلب من مجرد مطلب كباقي المطالب الإسرائيلية (كما فعل أولمرت وليفني) إلى المطلب الإسرائيلي الأساسي، والأهم أنه استطاع أن يكسب تأييد غالبية الشارع الإسرائيلي، وان يضع اليسار الإسرائيلي في مأزق سياسي كبير.[١]

أضاف نتنياهو في بداية ولايته شرطًا يمكن اعتباره «تعجيزيًا» تمثل بمطالبة الجانب الفلسطيني بالاعتراف بيهودية الدولة.

تشير متابعة ملف العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية في العام ٢٠١٢ إلى حصول تحول نوعي في قناعات طرفي الصراع يتعلق بإمكانيات الحل السلمي، ونعتقد أنهما

باتا يتصرفان على أساس انتهاء صلاحية معادلة أوسلو للوصل إلى حلّ سلمي وبدءاً البحث عن بدائل، دون الإعلان الرسمي عن ذلك. يعكس هذا التحول قناعة الأطراف بعدم إمكانية الوصول إلى اتفاق نهائي ودائم، قابل للتنفيذ يرضي الطرفين، وذلك في ظل الظروف وموازين القوى الحالية. إسرائيليًا، وبعد النجاح في عدم إحياء عملية التفاوض واستيعاب تداعيات ذلك، نجد أن إستراتيجية نتنياهو والحكومة الإسرائيلية هي الحفاظ على الوضع السياسي القائم بالتوازي مع العمل على تغيير المعالم الديمغرافية والاقتصادية والاستيطانية على الأرض بهدف فرض سياسات الأمر الواقع. اختيار الحفاظ على الوضع الراهن جاء كونه أفضل إسرائيليًا من أي وضع آخر،[٢] ولأن تحريك الوضع الراهن مع الفلسطينيين ولو قيد أنملة قد يَترتب عليه التزامات يجد نتنياهو نفسه غير ملزماً بها، إما لأنها تعرض تحالفه للتصدع، أو لأنها تتعارض مع قناعاته السياسية والفكرية، ولأن الوضع الحالي لا يكلف إسرائيل أي ثمن، سياسيًا أو أمنيًا أو اقتصاديًا، حتى لو تراجعت علاقاتها بعض الشيء مع حلفائها التقليديين مثل الولايات المتحدة وأوروبا. ويمكن الادعاء أن حكومة نتنياهو تعمل وفقًا لخلاصة تقرير القاضي أدموند ليفي حول الاستيطان، والذي يرتكز على الادعاء أن المناطق الفلسطينية لا تعرف كمناطق محتلة، ويحق لإسرائيل البناء فيها دون أن يشكل ذلك تناقضًا مع القانون الدولي.[٣] أما فلسطينيًا، فينعكس التحول بمحاولة منظمة التحرير الفلسطينية انتزاع اعتراف دولي بالدولة الفلسطينية خارج إطار مشروع أوسلو؛ ما يمثّل اعترافًا ضمنيًّا بعدم إمكانية إقامة دولة فلسطينية من بوابة أوسلو.

تعمل حكومة نتنياهو وفقًا لخلاصة تقرير القاضي أدموند ليفي حول الاستيطان، والذي يرتكز على الادعاء أن المناطق الفلسطينية لا تعرف كمناطق محتلة.

لا يحدث التحول في السياسات والمواقف الإسرائيلية بما يتعلق بالمسألة الفلسطينية بفراغ، ولا يتعلق فقط بحسابات سياسية داخلية أو اعتبارات حزبية، إذ إن تحولاً بهذا الحجم يرتبط ارتباطًا وثيقًا بعوامل سياسية واقتصادية وأمنية إضافية، تحصل في البيئة الداخلية والإقليمية والعالمية. لذلك كان التحول مرتبطاً بالتحولات في القناعات الإسرائيلية ومواقف المجتمع والنخب؛ وما يحدث في الدول العربية، وانهيار المنظومة العربية التقليدية التي تعاملت معها إسرائيل منذ إقامتها؛ ومنها ما يحصل في البيئة الأوروبية والأميركية والعالمية. وقد سهل واقع هذه المحاور في العام ٢٠١٢ على إسرائيل التهرب العلني من العودة الى طاولة المفاوضات والحفاظ على الحالة السياسية كما هي، وانتهاج سياسة تغيير الواقع على الأرض بما يخدم إسرائيل، وفي الوقت ذاته عدم الإعلان رسميًا عن موت المفاوضات، ومنع تفكك السلطة الفلسطينية.

بغية توضيح التحول المذكور في علاقات إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية سوف يتابع هذا التقرير عدة محاور أساسية تعزز ادعاءنا. أولها متابعة رفض الحكومة

الإسرائيلية التفاوض، والحفاظ على الوضع الراهن مع تغيير الواقع على الأرض. هذا يعني إسرائيليًا التوغل في السيطرة على الأراضي الفلسطينية، وخلق حقائق من الصعب تغييرها مستقبلاً، ومحو الحدود الجغرافية بين القدس الغربية والشرقية وصهر المدينة دون رجعة، بغية خلق واقع جديد يهدم أوهام حل الدولتين. وقد بدأ يتبلور في صفوف اليمين الإسرائيلي، وحتى الاستيطاني منه، توجه يطالب بضم المناطق C إلى إسرائيل، والتعامل مع السلطة الفلسطينية كدولة فلسطينية؛ أي التعامل مع الواقع الحالي كوضع نهائي من خلال إضافة تغييرات طفيفة. هذا الواقع يلقى دعم المجتمع الإسرائيلي كما توضح استطلاعات الرأي في العام ٢٠١٢.

جاءت الانتخابات البرلمانية الأخيرة لتعزز مقولة وصول العملية التفاوضية إلى نهايتها.

يعني الحفاظ على الوضع القائم أيضًا منع أي إنجاز دبلوماسي فلسطيني عالمي، مثل رفع مكانة فلسطين في الأمم المتحدة كدولة مراقب، لكي تمنع تدويل القضية الفلسطينية من جديد، وتمنع إنتاج تفاعلات سياسية عالمية لا سيطرة عليها لهذا التوجه. وفي حال كان هناك إنجاز «إعلاني» فقط، تعمل إسرائيل على تفريغه من المعاني الحقيقية الجوهرية على أرض الواقع. وهنا نتابع توجه منظمة التحرير للحصول على مكانة مندوب مراقب غير عضو لدولة فلسطين في الأمم المتحدة والردود الإسرائيلية على ذلك.

كما يعني الحفاظ على الوضع الراهن الخروج بحملات عسكرية ضد حماس في غزة لضمان عدم تطور قدراتها العسكرية فوق المسموح به إسرائيليًا، وعدم خلق أي خلل ولو بسيط في موازين القوة، والاستمرار في الحصار على غزة. كذلك، وبالتوازي، قمع أية محاولة لإعادة بناء مراكز قوة وتنظيم لحماس في الضفة الغربية، وضمن ذلك التفاوض غير المباشر مع حماس لصيانة التفاهمات المكتوبة وغير المكتوبة لقواعد اللعبة، وربما تحسينها إسرائيليًا، وفقًا لنتائج الجولة العسكرية. وفي هذا السياق تدخل الحملة الأخيرة التي سميت إسرائيليًا «عمود السحاب» على غزة؛

في ظل هذه الإستراتيجية والتحولات في مواقف المجتمع والحكومة في إسرائيل، وانقسامات داخل عدد من الأحزاب الرئيسية وظهور أحزاب جديدة، جاءت الانتخابات البرلمانية الأخيرة لتعزز مقولة وصول العملية التفاوضية إلى نهايتها، وانتهاء معادلات أوسلو إسرائيليًا وطرح بدائل جديدة بغية عدم إقامة دولة فلسطينية، والحفاظ على الوضع الراهن وتوسيع الاستيطان والسيطرة الإسرائيلية. وما يهمنا في متابعة الحملة الانتخابية هو ما حملته من مواقف سياسية في المسألة الفلسطينية ومكانة المسألة في الحملة وفي برامج الأحزاب . ويمكن القول أن هناك تراجعًا في مكانة المسألة الفلسطينية في الحراك الحزبي والانتخابي وتراجعًا في الطرح السياسي. فمن جهة لم يظهر طرح سياسي جديد خارق أو متحدٍّ للإجماع الإسرائيلي الصهيوني القائم، بل إن حزب العمل

هناك تراجع واضح في مكانة المسألة الفلسطينية في الحراك الحزبي والانتخابي.

الذي تبنى العملية التفاوضية منذ العام ١٩٩٢، قام بتهميشها في الحملة الانتخابية، وتقرب من الإجماع الصهيوني الجديد.

توضح متابعة المحاور الأربعة التالية: كيف تحول خيار الحكومة الإسرائيلية بوقف التفاوض فعليًا، حتى لو صرحت عكس ذلك، ومحاولة الحكومة خلق وقائع جديدة على أرض الواقع والحفاظ على القائم، إلى المشروع الأبرز في إسرائيل في الأعوام الأخيرة. على أن التحدي العلني الأبرز لهذا المشروع من قبل أحزاب إسرائيلية أخرى لم يتعد المطالبة بالعودة إلى التفاوض لضمان العلاقات الجيدة مع حلفاء إسرائيل، لكن دون عرض أفق سياسي مختلف أو حلّ سياسي جديد. الأحزاب جميعها تتوافق على شروط «عدم الحل»، والفرق بقبول البعض إجراء مفاوضات مع الجانب الفلسطيني.

تحول خلق وقائع جديدة على أرض الواقع والحفاظ على القائم، إلى المشروع الأبرز في إسرائيل في الأعوام الأخيرة.

التهرب من مفاوضات الحلّ الدائم، خيار نتنياهو الاستراتيجي

جمعت العاصمة الأردنية بداية العام ٢٠١١، وبعد قطيعة قرابة العام، سلسلة لقاءات –سميت بالاستكشافية– بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي. وجاء ذلك في مبادرة جديدة لإحياء عملية التفاوض المجمدة. ومثل الطرف الإسرائيلي مبعوث رئيس الحكومة المحامي اسحق مولخو، والطرف الفلسطيني رئيس الفريق المفاوض صائب عريقات. وقد كان واضحًا للطرفين أن هذا اللقاء لن يؤدي إلى استئناف المحادثات بسبب انعدام الثقة، ومحاولة كل من الطرفين دفع أعضاء اللجنة الرباعية إلى إعلان الطرف الآخر مسؤولاً عن فشل المفاوضات.[٤] وقد قدم الطرفان أوراقًا تتناول بشكل خاص الترتيبات الأمنية وقضايا الحدود. تعكس هذه المبادرة وفشلها السريع بشكل دقيق حالة المفاوضات، وتهرب الحكومة الإسرائيلية من العودة إلى الطاولة، لأن إسرائيل غير مستعدة لتلبية شروط الحلّ العادل والاتفاق النهائي، ولأن أبعد ما يمكن أن تطرحه الحكومة الإسرائيلية ما زال تحت السقف الأدنى من الحقوق الفلسطينية. من هنا فإن خيار الـ «لا مفاوضات لا انتفاضة لا سلام» هو الأفضل إسرائيليًا في الوقت الراهن.

حذر عدد كبير من الصحافيين والمحللين الإسرائيليين، وقسم من السياسيين، من خطورة الجمود السياسي وعدم قيام الحكومة بمبادرة سياسية، تظهرها ولو شكليًا أنها مستمرة في طريق التفاوض.[٥] وقد كتبت صحيفة هآرتس في افتتاحيتها بتاريخ ٢٠١٢/١/١٢ تحت عنوان «يجب وقف سياسية المماطلة»: «مثلما حدث في المبادرات السابقة الرامية إلى استئناف المفاوضات بشأن الحل الدائم، اصطدمت المحاولة الأردنية بسياسية المماطلة التي تمارسها حكومة نتنياهو... وليست هذه المرة الأولى ولا الأخيرة التي يتهرب فيها نتنياهو من مناقشة القضايا الجوهرية، والتي من دونها لا قيمة لما

خيار الـ «لا مفاوضات لا انتفاضة لا سلام» هو المفضل إسرائيليًا في الوقت الراهن.

جاء في خطابه في بار ايلان، الذي أعلن فيه موافقته على حلّ الدولتين.. يعكس أسلوب المماطلة وتشجيع البناء في المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية سياسية غير مسؤولة تتجاهل التغيرات التي تحدث في المنطقة وتزيد من عزلة إسرائيل... تأجيل موعد تقديم إسرائيل مواقفها إلى اللجنة الرباعية قد يطيل عمر حكومة إسرائيل لكنه سيضر بالمصلحة الوطنية».

استمرت محاولات عقد اللقاءات بين نتنياهو وعباس في صيف وخريف وشتاء ٢٠١٢، دون جدوى.

وقد نشرت صحيفة هآرتس بتاريخ ٢٠١٢/٢/٢٠ ما قالت إنه العرض الذي تقدم به مولخو لعريقات في لقاء عمان، وقالت إنه شبيه لما عرضته تسيبي ليفني في عام ٢٠٠٨ (بعد مؤتمر أنابوليس) عندما كانت وزيرة خارجية، ووفقا لـ «هآرتس» فإن أبرز النقاط التي اقترحها مولخو كانت:

١. يتم رسم الحدود على نحو يتيح إمكان بقاء أكثر ما يمكن من الإسرائيليين (المستوطنين) وأقل ما يمكن من الفلسطينيين في المناطق التي ستخضع لسيادة إسرائيل.
٢. تضم إسرائيل الكتل الاستيطانية الكبرى في الضفة الغربية إليها (لكن لم يتم تحديد هذه الكتل وما هو حجمها).
٣. يجب إيجاد حلّ لمسألتي الحدود والترتيبات الأمنية المرتبطتين بالضفة الغربية، وبعد ذلك يتم الانتقال لمناقشة مسألة القدس.
٤. تحتفظ إسرائيل بوجود عسكري في غور الأردن لفترة غير محدودة.

كان اللقاء الثاني بين الطرفين في نيسان، حيث تبادل رئيس الوزراء الإسرائيلي والرئيس الفلسطيني الرسائل حول عملية التفاوض. فقد وجه الرئيس محمود عباس رسالة في السابع عشر من نيسان ٢٠١٢ إلى نتنياهو يطالبه فيها بتجميد الاستيطان والتفاوض من أجل الوصول إلى دولة فلسطينية مع تبادل بسيط للأراضي وإطلاق سراح الأسرى. فرد عليه نتنياهو برسالة سلمها مولخو للرئيس عباس في الثاني عشر من أيار، طالبه فيها باستئناف فوري للمفاوضات من دون شروط مسبقة، وتحدثت الرسالة عن دولة منزوعة السلاح بجانب إسرائيل كدولة الشعب اليهودي. في هذه الحالة أيضًا لم تؤد الرسائل إلى خرق الجمود والوضع القائم.[٦] واستمرت محاولات عقد اللقاءات بين نتنياهو وعباس في صيف وخريف وشتاء ٢٠١٢، دون جدوى. وكذلك استمرت تصريحات نتنياهو أنه جدي بالسعي لاتفاقية سلام، لغاية انتهاء العام ٢٠١٢، وانتهاء ولاية حكومته، وعقد انتخابات في إسرائيل.[٧] وعلى أرض الواقع انحصرت العلاقات الإسرائيلية مع الفلسطينيين في استمرار التنسيق الأمني، ومجموعة من المبادرات غير الفاعلة أو الإجراءات الميدانية، مثل تسليم جثامين ٩١ من شهداء مقابر الأرقام للسلطة، أو إطلاق وعود بتسهيلات اقتصادية

انحصرت العلاقات الإسرائيلية مع الفلسطينيين في استمرار التنسيق الأمني، ومجموعة من المبادرات غير الفاعلة أو الإجراءات الميدانية.

تم استبدالها بالمزيد من العقوبات، مثل وقف العائدات الضريبية، بعد توجه السلطة إلى الأمم المتحدة أو التقارب بين السلطة وحماس.

بالمجمل، اتسم العام ٢٠١٢ بتصريحات صحافية يعلن فيها نتنياهو رغبته في العودة للتفاوض ولقاء الرئيس الفلسطيني، لكن دون أن تترجم أقواله إلى أفعال، كون الحديث يجري عن مرحلة التفاوض حول الحلّ الدائم. من هنا الخيار بالبقاء على الوضع الراهن كما هو، والاستمرار بتغيير الواقع على الأرض. ويبدو أن الوضع الراهن أفضل من وجهة نظر إسرائيلية من الإقدام على أية خطوة سياسية في أي اتجاه. وفي هذا الصدد يقول نوعم شيزاف إن هذا هو الخيار الأفضل، وبقياس الربح والخسارة فإن ضم المناطق سيؤدي إلى تغير كبير في الميزان الديمغرافي وفي طبيعة الدولة، كما أن إخلاء المستوطنات وإقامة دولة فلسطينية ينطويان على مخاطر أمنية كبيرة بالنسبة لإسرائيل. لذا فإن الجمهور الإسرائيلي الذي يرى كل هذه البدائل بات يقتنع بأن الحفاظ على الوضع القائم أقل تكلفة من البدائل الأخرى، وبخاصة في ظل عدم دفع ثمن مؤلم.

اتسم العام ٢٠١٢ بتصريحات صحافية يعلن فيها نتنياهو رغبته في العودة للتفاوض ولقاء الرئيس الفلسطيني، لكن دون أن تترجم أقواله إلى أفعال.

ويعزز هذا الموقف تقرير لمعهد دراسات الأمن القومي في تل ابيب الذي يستنتج أن الوضع الراهن لا يحمل في طياته أي أمل في كسر الجمود. وتقف وراء ذلك مجموعة من الأسباب أهمها:

أ. عدم الثقة بمقدرة الجانب الفلسطيني ونواياه .

ب. هناك فجوة كبيرة بين مواقف الطرفين، وبخاصة أن الثقة انعدمت بينهما في السنوات الأخيرة.

ت. لا تستطيع إسرائيل تفكيك المستوطنات حتى لو اتخذت قراراً بذلك.

ث. لم يكن الانسحاب من غزة تجربة ناجحة في نظر الإسرائيليين.

ج. لا تبدو إسرائيل في ظل الوضع الإقليمي جاهزة أمنياً لتنازلات ميدانية (التهديد الإيراني، وصعود أنظمة معادية بعد الربيع العربي).

ح. غياب الضغط الدولي للتوصل إلى تسوية. حيث شهد عام ٢٠١٢ ضعفًا في الضغط باتجاه إجراء مفاوضات جادّة، ما يعكس شكًا في أن هذه المفاوضات قد تنتج تسوية متفق عليها.

خ. يؤمن نتنياهو أن الحفاظ على الوضع القائم يجنبه خسائر حزبية أو تحالفية هو في غنى عنها.

الوضع الراهن لا يحمل في طياته أي أمل في كسر الجمود.

ووفق شيزاف فإن هذه القناعات تنتقل تدريجياً للناخب الإسرائيلي وتصبح جزءاً من قناعاته، ومن ثم إلى جدل في البرامج الحزبية، ويصير جوهر النقاش السياسي بين نتنياهو وخصومه في الوسط، هو حول الطريقة الفضلى لصيانة الوضع الراهن.[٨] والمفارقة

الأشد في ذلك أنه عندما يسعى نتنياهو لتجنب المفاوضات لكي لا يقدم تنازلات، فإن غرض دعاة المفاوضات، في الأساس أمثال لبيد وليفني، هو تخفيف الضغط الدولي عن إسرائيل. وفي المحصلة فإن النقاش الجدي بين الأحزاب الكبرى عن أفضل السبل لحلّ الصراع غائب، وعليه يصير الوضع الراهن وسبل الدفاع عن مصالح إسرائيل عبر الحفاظ عليه هو جوهر النقاش السياسي.

النقاش الجدي بين الأحزاب الكبرى عن أفضل السبل لحلّ الصراع غائب، وعليه يصير الوضع الراهن وسبل الدفاع عن مصالح إسرائيل عبر الحفاظ عليه هو جوهر النقاش السياسي.

في هذا الواقع، انتقل النقاش داخل النخب السياسية الإسرائيلية من حالة «لا شريك» التي تبناها نتنياهو، إلى حالة الـ «لا حلّ» وصارت مكونات الأفكار المتداولة تنطلق من أن الحلّ غير ممكن مع الفلسطينيين في ظل الوضع الراهن، لذا لا حاجة للبحث عنه. فالرئيس عباس يرفض مشاريع التسوية المستندة إلى خطوط الرابع من حزيران وهو لا يختلف عن حماس في ذلك. وهو بدلاً من أن يفاوض إسرائيل على أساس الأرض مقابل السلام، فإنه يفاوضها على أساس الأرض مقابل الإرهاب. وهو غير معني بالمفاوضات ويرفض الاعتراف بإسرائيل كدولة للشعب اليهودي.[٩] والنتيجة كما يقترح، على سبيل المثال الوزير يعلون، أن دولة فلسطينية غير ممكنة على الأقل في الوقت الراهن، وأن لا مشكلة من بقاء الوضع الحالي بشأن المفاوضات والصراع مدة مائة عام أخرى،[١٠] ولا يمكن الانسحاب من ميلمتر واحد من أراضي ١٩٦٧ لصالح الفلسطينيين مستهجناً كيف يمكن التفكير في ترحيل اليهود من أماكن سكناهم.[١١]

أمام حالة الركود التي تهيمن على المشهد السياسي، ومع تصاعد حضور اليمين في السنوات الأخيرة، والتحول في مواقف المجتمع الإسرائيلي والنخب وسيطرة فكر «صهيوني محافظ– متجدد»،[١٢] فإن الطرح المتمثل بعدم إمكانية الوصول إلى التسوية، بل وبعدم واقعية ذلك، في الوقت الراهن، بات يلاقي رواجًا وانتشارًا كبيرين، يمكن تلمسه في المبادرات الحزبية التي يطرحها بعض النشطاء الحزبيين والساسة، وبخاصة في الأحزاب الكبرى مثل الليكود والبيت اليهودي وإسرائيل بيتنا، كما يمكن تلمسها من عدم إيلاء حزب العمل أهمية خاصة، أو تجديد في الشأن الفلسطيني والاحتلال، في برنامجه الانتخابي.

بات الطرح المتمثل بعدم إمكانية الوصول إلى التسوية، بل وبعدم واقعية ذلك، في الوقت الراهن، يلاقي رواجًا وانتشارًا كبيرين.

على الرغم من ارتياح الحكومة الإسرائيلية من الوضع السياسي القائم، المحلي والإقليمي والدولي، برزت بعض الأصوات التي نادت، ولو على المستوى النظري التحليلي، بحاجة إسرائيل لتقديم أفكار تستفيد من خلالها من الوضع الراهن إلى الحد الأقصى. تتأسس هذه الأفكار والطروحات على ضرورة الاحتفاظ بأكبر قدر من الأراضي وبحث حلول لمشكلة وجود الفلسطينيين في التجمعات الكبرى. ولأن الفجوة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية لا تترك مساحة لاختراق سياسي قد يقود إلى تسوية، فإن إسرائيل

بحاجة للقيام بمبادرات تخرج فيها من الوضع الراهن. ويرى الصحافي المتخصص في الشأن الفلسطيني آفي يسخروف، أن الإبقاء على الوضع الراهن وإدارة الصراع بدل حلّ النزاع قد يؤدي في نهاية المطاف إلى انتفاضة ثالثة.[١٣] ويشير غلعاد شير من معهد دراسات الأمن القومي،[١٤] أن عدم طرح مبادرات سياسية قد يؤدي إلى تحول إسرائيل إلى دولة عنصرية، أو إلى دولة ثنائية القومية تفقد صبغتها وجوهرها اليهودي. ويقول إن الانفصال هو لمصلحة إسرائيل ولضمان الدولة اليهودية الديمقراطية في حدود آمنة. أما ايهود اولمرت رئيس الوزراء الأسبق، فقد صرح في عدة مرات أن من مصلحة إسرائيل العودة للتفاوض والوصول إلى حل مع أبو مازن لأنه شريك حقيقي للسلام مع إسرائيل ومن أجل ضمان أغلبية يهودية في إسرائيل والحفاظ على إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية.[١٥] ووفقًا لدراسة معهد الأمن القومي في جامعة تل أبيب هناك جملة عوامل تحتم على إسرائيل القيام بمبادرات سياسية، وهي:[١٦]

١- المصالح القومية الإسرائيلية: على الرغم من كل شيء فإن استمرار الوضع الراهن لا يساعد على المدى البعيد في تحقيق مصالح إسرائيل الاستراتيجية، ويشمل هذا التوازن الديمغرافي بين النهر والبحر؛ صورة إسرائيل كدولة تتحكم بشعب آخر؛ تصاعد الأصوات التي تنادي بحلّ الدولة ثنائية القومية بين الفلسطينيين، إلى جانب الأعباء العسكرية والاقتصادية المترتبة على مواصلة التحكم بالضفة الغربية.

صرح ايهود اولمرت في عدة مرات أن من مصلحة إسرائيل العودة للتفاوض والوصول إلى حل مع أبو مازن لأنه شريك حقيقي للسلام.

٢- يحتم الوضع الفلسطيني الداخلي على إسرائيل هذه الخطوة. فمن جهة، ليس الاعتراف بحماس بالأمر المعقد كما يتم تصويره، فإسرائيل تعاملت مع حماس بأكثر من طريقة، منها تحميلها مسؤولية ما يصدر من غزة، بل وتحميلها «مسؤوليات دولة». كما أن إضعاف السلطة لا يصب في المحصلة النهائية في مصلحة إسرائيل وتفكيك السلطة لن يجلب الاستقرار لإسرائيل.

٤- الخطر من تصعيد حقيقي في المنطقة، وبخاصة مع التغيرات الإقليمية في المحيط العربي، وتفجر المواجهات في الضفة الغربية.

٥- مستجدات البيئة الإقليمية، وتزايد التهديدات، وتوتر علاقات إسرائيل مع تركيا ومصر. في هذا السياق، سيكون أي تدخل لإسرائيل في المنطقة الحدودية الجنوبية لغزة موضع انتقاد دولي شديد.

٦- الأهمية السياسية، حيث على إسرائيل تجنب تجدد دائرة العنف من خلال مراجعة إدارتها للأزمة. هذا يتطلب تقديم «تسهيلات» أو«تنازلات» للجانب الفلسطيني، مثل إطلاق سراح أسرى، وإزالة بعض الحواجز، وإدخال بعض التسهيلات على الحركة، وزيادة المساعدات الاقتصادية وتشجيع المشاريع في المنطقة « C»، وإعطاء المزيد من

الأراضي للسلطة. مع التزام إسرائيل بحوار يهدف للتوصل لتسوية والبحث عن هدنة طويلة مع حماس. بذلك يمكن أن تخدم إسرائيل مصالحها بشكل أكبر. وربما يكون في مصلحة إسرائيل أيضًا تخفيف معارضتها لحكومة وحدة وطنية حتى تحافظ على الهدوء في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ويحذر التقرير من أن إصرارًا إسرائيليًا على الاعتراف الفلسطيني بيهودية الدولة لن يجدي نفعًا، ويمكن تأجيله إلى مرحلة متقدمة من المفاوضات. وإلى ذلك الحين على إسرائيل أن تكتفي باعتراف بالأمر الواقع من قبل حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية بإسرائيل، حتى تتجنب المطالب باعتراف حماس، وهذا يعزز دعم المجتمع الدولي لمواقف إسرائيل. ولكي تعبر إسرائيل عن إيمانها بحلّ الدولتين عليها أن تغير سياسة البناء الاستيطاني في الضفة الغربية. في ظل هذا المأزق فإن الخطوات المطلوبة لتحسين إدارة الصراع بالتعاون مع السلطة أو القيام بمبادرات أحادية الجانب مثل إعادة الانتشار، تخدم مصالح إسرائيل في النهاية.

ووفق خلاصة التقرير، فإن إسرائيل بحاجة لسياسة استباقية حتى لا تجد نفسها تخسر أكثر في ظل إقليم غير مستقر، وتوسع مناطق الاضطراب على حدود إسرائيل، وعزلة دولية متزايدة.[١٧] وقد أبدى بيريس نهاية العام المنصرم موقفًا شبيهًا بقوله إن رفض حلّ الدولتين سيؤدي إلى إقامة دولة ثنائية القومية.[١٨] وهاجم الرئيس الإسرائيلي حكومة نتنياهو، أسابيع قبل الانتخابات الإسرائيلية، وبخاصة رئيس الوزراء ووزير الخارجية، معتبرًا أنهم السبب في جمود العملية السياسية. كما اعتبر بيريس أن الرئيس الفلسطيني عباس شريك للسلام، ويمكن التوصل معه إلى اتفاق نهائي للنزاع الإسرائيلي–الفلسطيني. إلا أن هذه الأصوات الضعيفة التي تنادي بضرورة استئناف عملية التفاوض تنطلق من اهتمام بمصالح إسرائيل أولاً وأخيرًا، وتعتقد أن عدم التقدم في العملية السلمية قد يضر بمصالح إسرائيل وعلاقتها مع حلفائها، والأهم أن الوضع القائم قد يؤدي إلى دولة ثنائية القومية وانتهاء الحلم بدولة يهودية. بالمقابل تجاهلت الحكومة الإسرائيلية هذه التحذيرات، واستمرت بانتهاج سياسية الهروب من المفاوضات، وفرض وقائع استيطانية وسياسية واقتصادية على الأرض.

صرّح بيريس إن رفض حلّ الدولتين سيؤدي إلى إقامة دولة ثنائية القومية.

البحث عن البدائل... مبادرات خارجية

لا تغيب المبادرات السياسية فقط في ظل الإيمان بعدم جدوى التوصل إلى تسوية، بل يسيطر البحث عن البدائل التي تعطي شرعية للوضع الراهن على الخطاب، وينعكس على الممارسة اليومية. ويتعزز هذا التوجه في ظل انغلاق المجتمع الدولي على ذاته

لأسباب عديدة، منها ما له علاقة بالواقع الإقليمي الجديد وانشغال القوى الكبرى به، ومنها ما له علاقة بالوضع الانتخابي لبعض القوى الكبرى. ففي الولايات المتحدة، لم يكن أوباما لينشغل كثيرًا في أخر شهور ولايته الأولى، بملف لم يعره أصلاً كثير انتباه، إذ تركزت الحملة الانتخابية على الوضع الداخلي، وانسحبت الولايات المتحدة بشكل واضح من المشهد. بموازاة ذلك انشغل الفرنسيون بانتخاباتهم التي صعدّت هولند بدلاً من ساركوزي. وباستثناء بعض «الصرخات» من بروكسل فإن الصراع لم يشهد محاولات تدخل جدية لتقريب وجهات النظر من قبل الاتحاد الأوروبي.

كان العام ٢٠١٢ أقل عام يتدخل فيه المجتمع الدولي في العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية منذ إطلاق قطار عملية السلام في مؤتمر مدريد.

لذلك كان العام ٢٠١٢ أقل عام يتدخل فيه المجتمع الدولي في العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية منذ إطلاق قطار عملية السلام في مؤتمر مدريد قبل أكثر من عقدين من الزمن. وفي المحصلة فإن المجتمع الدولي، وبخاصة الولايات المتحدة، لم يدفع باتجاه زحزحة حالة الركود بين الطرفين. وقد ساهم هذا الركود العالمي، على ما يبدو في تدعيم موقف نتنياهو بأن البقاء على الوضع القائم هو أفضل ما يمكن تحقيقه في المرحلة الراهنة، لغاية تعميق التغيرات على الأرض، وتغير الواقع عن طريق الاستيطان.

الوضع الميداني: الاستيطان ثم الاستيطان ثم الاستيطان

استنتج تقرير لجنة قانونية مشكلة من قبل الحكومة الإسرائيلية بداية العام ٢٠١٢ برئاسة القاضي المتقاعد إدموند ليفي، بأن الاستيطان في الضفة الغربية لا يخالف القانون الدولي بل هو حق مشروع لإسرائيل. وقد أوصت اللجنة، فيما أوصت، بشرعنة جميع البؤر الاستيطانية في الضفة بأثر رجعي، حتى دون اتخاذ الحكومة قرارًا في هذا الشأن، وقالت إن الادعاء أن إسرائيل هي قوة محتلة في الضفة الغربية هو ادعاء باطل من أساسه.[١٩] كما أوصت اللجنة بتغيير النظام القانوني المعمول به في المناطق المحتلة بصوة جذرية، وبإلغاء سلسة طويلة من القوانين والقرارات الصادرة عن المحكمة العليا والنيابة العامة، وذلك بهدف إتاحة المجال أمام إمكان «تطبيق حق اليهود في الاستيطان في جميع أنحاء الضفة الغربية».

إدموند ليفي: الاستيطان في الضفة الغربية لا يخالف القانون الدولي بل هو حق مشروع لإسرائيل.

صحيح أن رئيس الوزراء قرر عدم تبني الاستنتاجات ووضعها في الدرج لأجل غير مسمى. لكن على ما يبدو أن السياسات الحكومية تسير وفق مستخلصات لجنة ليفي حتى قبل نشرها.

حين وصل نتنياهو إلى رئاسة الحكومة في نهاية آذار ٢٠٠٩، شكل البناء في المستوطنات في الأراضي المحتلة المشكلة الأساسية التي كان على الحكومة الإسرائيلية الجديدة مواجهتها، ولا سيما في ظل مطالبة الإدارة الأميركية إسرائيل باستئناف

المفاوضات السياسية مع الفلسطينيين، وإصرار السلطة الفلسطينية على شرط تجميد البناء في المستوطنات للعودة إلى طاولة المفاوضات. و تحول تجميد البناء خلال سنتي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ إلى موضوع خلافي بين حكومة نتنياهو والإدارة الأميركية، الأمر الذي انعكس سلبًا على العلاقات الإسرائيلية الأميركية.[٢٠]

الحقيقة الأساسية التي تظهرها متابعة سياسة الاستيطان والبناء في المستوطنات هي الازدواجية التي انتهجها نتنياهو إزاء موضوع البناء في المستوطنات.

الحقيقة الأساسية التي تظهرها متابعة سياسة الاستيطان هي الازدواجية التي انتهجها نتنياهو إزاء موضوع البناء في المستوطنات. فعلى الصعيد النظري – العلني تبنى نتنياهو حلّ الدولتين في خطابه في جامعة بار إيلان في العام ٢٠٠٩، لكنه، في الواقع، لم يتأخر لحظة عن الموافقة على أية خطوة تساعد في تثبيت سلطة إسرائيل في المناطق الفلسطينية المحتلة، من خلال توسيع البناء في المستوطنات اليهودية وتعميقه.[٢١]

وتبين الوقائع أن سنة ٢٠٠٩ كانت السنة التي تميزت بالجهود الشاقة التي بذلها الموفدون الأميركيون مع الساسة الإسرائيليين للاتفاق على تجميد البناء في المستوطنات كشرط لا بد منه لاستئناف المفاوضات، ولا سيما أن الإدارة الأميركية كانت مقتنعة يومها بأن تسوية النزاع الإسرائيلي – ستقوي الفلسطيني محور الاعتدال العربي في وجه المحور الراديكالي الذي تتزعمه إيران. يوضح تتبع الأحداث أن الاتفاق بين إسرائيل والولايات المتحدة لم يؤدّ لا إلى تجميد تام وشامل للبناء في المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية، ولا إلى الدفع قدماً بالمفاوضات مع السلطة الفلسطينية. إذ تبرز، بالأرقام والتفصيلات، خروقات وقف البناء خلال تلك الفترة.

وتعكس الوقائع تراجع الضغوط الأميركية على حكومة نتنياهو بشأن تمديد اتفاق تجميد البناء في ٢٠١٠ . أما في العام ٢٠١١ وبعد إعلان الموفد الأميركي الخاص جورج ميتشل استقالته، استرجعت حكومة نتنياهو ملف البناء في المستوطنات اليهودية من يد الإدارة الأميركية ومن أيدي الفلسطينيين، واستعادت أعمال البناء في المستوطنات زخمها، وأصبح المستوطنون أكثر قدرة على فرض أجندتهم على الحكومة بدعم كبير من صقور الليكود وأحزاب اليمين المتطرف. وعاد إلى الواجهة موضوع البؤر الاستيطانية غير القانونية والنزاعات بين محكمة العدل العليا التي أصدرت أحكاماً بإخلاء هذه البؤر، وبين رفض المستوطنين عمليات الإخلاء ومقاومتها بالقوة من خلال عمليات «جباية الثمن» التي مارسها من يسمّون بـ «شبان التلال».

لم يتأخر نتنياهو لحظة عن الموافقة على أية خطوة تساعد في تثبيت سلطة إسرائيل في المناطق الفلسطينية المحتلة.

في سنة ٢٠١٢ ومع دخول الإدارة الأميركية عام الانتخابات الرئاسية، وتراجع الاهتمام الدولي بحل المشكلة الفلسطينية نتيجة الانشغال بالتغييرات السياسية التي شهدها العالم العربي في ظل موجة «الربيع العربي» والتهويل الإسرائيلي بشأن خطر السلاح النووي الإيراني، لم يعد البناء في المستوطنات مطروحًا على جدول الأعمال كما

كان سابقًا، الأمر الذي ترك المجال مفتوحًا على مصراعيه لتنفيذ المشاريع والخطط التي تضمن إسرائيل من خلالها تأبيد سيطرتها على أجزاء واسعة من الأراضي الفلسطينية من دون حسيب أو رقيب. لذلك يمكن ان يطلق على عام ٢٠١٢ عام الاستيطان بامتياز.

في سنة ٢٠١٢، لم يعد البناء في المستوطنات مطروحًا على جدول الأعمال كما كان سابقًا.

شهدت النشاطات الاستيطانية في العام ٢٠١٢ كثافة قل نظيرها في السنوات الماضية، حيث تمت المصادقة على بناء آلاف الوحدات الاستيطانية، والشروع ببناء مستوطنات جديدة ومصادرات بالجملة لآلاف الدونمات، وترحيل مجموعات كبيرة من البدو، والاستمرار في مخطط عزل القدس عن محيطها في الجنوب والوسط، وفصل الأغوار عن بقية الضفة الغربية. لقد خصصت حكومة نتنياهو أكثر من مليار شيكل للمستوطنات خلال العام. كما قامت بتشكيل لجنة وزارية لشؤون الاستيطان لأول مرة برئاسة نتنياهو. وتم توسيع صلاحيات دائرة الهجرة لتشمل الضفة الغربية.

في تقرير شامل لمؤسسة السلام الآن لتلخيص الاستيطان الإسرائيلي في عهد حكومة نتنياهو، يخلص التقرير إلى أن السياسة التي اختارتها الحكومة تدل على نيتها القضاء على حلّ الدولتين. إذ قامت الحكومة بتوسيع البناء في المستوطنات؛ إعلان مناقصات جديدة للبناء؛ منح تصاريح بناء وموافقة على مشاريع استيطانية عديدة؛ الموافقة على البناء في مواقع حساسة تؤثر سلبًا على احتمال توقيع اتفاقية سلام؛ شرعنة البناء غير المرخص. كل هذا يشير إلى سياسة مدروسة للقضاء على أية إمكانية لإقامة دولة فلسطينية ذات تواصل جغرافي في المستقبل. فعلى سبيل المثال كان قرابة ٤٠٪ من البناء في مستوطنات منعزلة شرق الجدار وليس داخل ما يسمى الكتل الاستيطانية.

شهدت النشاطات الاستيطانية في العام ٢٠١٢ كثافة قل نظيرها في السنوات الماضية.

وفقا لتقرير السلام الآن فقد قامت حكومة نتنياهو بالبدء ببناء ٦,٨٦٧ وحدة سكنية في المستوطنات، تشمل:

٢٦٢٢ وحدة (٣٨,٢٪) في مستوطنات منعزلة شرقي المسار المخطط لجدار الفصل.

٢٢١٧ وحدة سكنية (٣٢,٣٪) في المستوطنات غربي الجدار المبني فعلاً.

٢٠٢٨ وحدة سكنية في المنطقة الواقعة بين الساتر المقام وبين مسار الجدار المخطط.

أما البناء الأشد خطورة على عملية السلام وحلّ الدولتين هو موافقة حكومة نتنياهو، وإصدار مناقصات للبناء في مناطق ذات أهمية خاصة مثل مستوطنة أرئيل (مناقصة لبناء ٣٦٣ وحدة سكنية، والتخطيط لمناقصة لـ ٧٥٠ وحدة إضافية). وكذلك في مستوطنة اوفرات (مناقصة لبناء ٢٩٠ وحدة سكنية والتخطيط لمناقصة إضافية لـ ١٦٧ وحدة سكنية). وبالمجمل وافقت الحكومة، إضافة للبدء الفعلي ببناء ٦٨٦٧ وحدة، على التخطيط وإعلان مناقصات لبناء ٨٧٣٠ وحدة.

تقرير لمؤسسة السلام الآن: السياسة التي اختارتها الحكومة تدل على نيتها القضاء على حلّ الدولتين.

وقامت حكومة نتنياهو بإقامة ١٠ مستوطنات جديدة بواسطة شرعنة ما يسمى ببؤر

استيطانية غير شرعية. ٤ منها أقرت كمستوطنات (سوسة، بروخين، رحاليم، نوفي نحميا) و ٦ كأحياء في مستوطنات قائمة.

وقامت الحكومة بتوسيع كبير للبناء في أحياء القدس الشرقية، بهدف تعميق الاستيطان والسيطرة الإسرائيلية على مدينة القدس، ومنع أية إمكانية «لتقسيمها» تحت أي اتفاق. فقد قامت الحكومة بالموافقة على بناء ١٠٠٣١ وحدة سكنية في الأحياء الاستيطانية في القدس الشرقية. وأصدرت مناقصات لبناء ٣٥٣١ وحدة سكنية جديدة.

قامت الحكومة بالموافقة على بناء ١٠٠٣١ وحدة سكنية في الأحياء الاستيطانية في القدس الشرقية.

إقامة أحياء في مناطق حساسة في القدس، منها إقامة حي جديد «تلة الطائرة» التي يضم ٢٦١٠ وحدات سكنية. ويشكل إنشاء أول حي منذ إقامة حي أبو غنيم في العام ١٩٩٨. كذلك أقرت الحكومة توسيع حي أبو غنيم.

وفي تقرير آخر لمؤسسة السلام الآن تورد تفاصيل البناء والمصادقة وفقًا للمستوطنات، وجاء فيه أن الحكومة صادقت على بناء ٧٧٢ وحدة استيطانية جديدة في مستوطنات معزولة؛ مثل روتم وتقوع وماعون، كما صادقت لجنة التخطيط في الإدارة المدنية على مخطط بناء ٥٣٨ وحدة سكنية في مستوطنة ايتمار و١٣٧ وحدة تمت اقامتها فعلاً في المستوطنة دون تخطيط وتم المصادقة عليها بأثر رجعي، ما يعني مضاعفة حجم المستوطنة ست مرات.[٢٢] وكشفت حركة السلام الآن أيضًا أن وزير الدفاع صادق على دفع مخطط لبناء ٥٢٣ وحدة في مستوطنة جديدة تحمل اسم جفاعوت جنوبي غرب بيت لحم، وجفاعوت موقع استيطاني تحول من بؤرة عسكرية إلى تجمع لطلاب متدينين، والآن إلى مستوطنة كبيرة، وأن المستوطنة المزمع تأسيسها ستضم في المستقبل ٦٠٠٠ وحدة، ولاحقاً ١٣٠٠٠ وحدة.[٢٣]

ووفق تقرير لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة (اوتشا) فإن ٩٣ ألف مقدسي معرضون لخطر التهجير و٥٥ ألفاً يعزلهم الجدار عن المدينة المقدسة. [٢٤] وكشف في آذار عن مخطط لمصادرة ١٢٣٥ دونماً من أراضي الولجة عبر إعلانها حدائق وطنية. وفي تقرير آخر لاوتشا فإنه يحظر على الفلسطينيين استخدام ٤٣ من أراضي الضفة الغربية. وكشف في شهر كانون الثاني ٢٠١٣ عن تكثيف الحفريات في منطقة باب المغاربة تمهيدًا لافتتاح كنيس يهودي وتوسيع الساحة التي يستخدمها المستوطنون للصلاة قرب حائط البراق. وتطال الحفريات منطقة القصور الأموية، ومدخل وادي حلوة، وتشمل تدمير موجودات أثرية إسلامية.

٩٣ ألف مقدسي معرضون لخطر التهجير و٥٥ ألفاً يعزلهم الجدار عن المدينة المقدسة.

وبعيد نجاح المسعى الفلسطيني في الأمم المتحدة، تسارعت وتيرة الاستيطان في الضفة الغربية، وشرعت إسرائيل في تكثيف البناء في المستوطنات، حيث أعلنت نيتها إقامة ٣٠٠٠ وحدة استيطانية ضمن المشروع المعروف «E1». وتحدثت مصادر مختلفة

على عن هذه الوحدات ستكون وفق التالي: ١٢٠٠ وحدة في غيلو وبسغات زئيف في القدس الشرقية، و٦٠٠ وحدة في غوش عتصيون، و٢٥٠ في جفعات زئيف، و٢٠٠ وحدة في كرني شومرون، و٧٥٠ في أرئيل. كما دفعت إسرائيل إلى الأمام مخططات بناء ٦٦٠٠ وحدة استيطانية، من بينها ١٦٠٠ وحدة في رامات شلومو، و١٨٣ وحدة في جفعات همتوس «ج»، و١١٤٢ وحدة في غيلو.

بعيد نجاح المسعى الفلسطيني في الأمم المتحدة، تسارعت وتيرة الاستيطان في الضفة الغربية.

وتلخيصًا شملت القرارات الاستيطانية الأخيرة:

١. قرار إقامة ٣٠٠٠ وحدة سكنية ضمن ما يعرف بالمشروع الاستيطاني (E1).
٢. خطط لبناء ٦٦٠٠ وحدة استيطانية في القدس الشرقية.
٣. إقرار بناء مستوطنة جفعات همتوس.
٤. مناقصات لبناء ١٢١٦ وحدة استيطانية.
٥. المصادقة على إقامة مستوطنة جفاعوت جنوبي غرب بيت لحم.
٦. محاولة إخلاء عائلات في الشيخ جراح.

تم بجانب ذلك تكثيف الاستيطان أيضًا في منطقة الأغوار، عبر عمليات هدم لمنشآت تعود لعائلات بدوية في المنطقة الشمالية من الأغوار. ونشرت وزارة الدفاع في شهر كانون الثاني الماضي تصاميم لبناء ١٧٠ مسكنًا جديدًا، و٨٤ غرفة فندقية في مستوطنة روتم في الغور.[٢٥]

بالتوازي مع ذلك اتخذت الحكومة الإسرائيلية سلسلة من الإجراءات التي تهدف إلى تعزيز مكانة المستوطنات المادية والمعنوية. ومن هذه الإجراءات تحويل كلية أرئيل إلى جامعة. وتحدث الائتلاف الأهلي لحقوق الفلسطينيين في القدس أن اللجنة المحلية للتخطيط أوصت بقبول مخطط لإقامة كلية عسكرية لتأهيل قادة الجيش على سفوح جبل المشارف على قرابة ١١ دونماً تضم ٨ طوابق منها خمسة تحت الأرض.[٢٦] ويدور حديث آخر عن بناء كلية عسكرية على جبل الزيتون في القدس الشرقية على مساحة ٤٢ ألف متر مربع.[٢٧]

اتخذت الحكومة الإسرائيلية سلسلة من الإجراءات التي تهدف إلى تعزيز مكانة المستوطنات المادية والمعنوية. ومن هذه الإجراءات تحويل كلية أرئيل إلى جامعة.

شهد العام ٢٠١٢ تصاعد حدّة المواجهات في الضفة الغربية بين المواطنين الفلسطينيين وقوات جيش الاحتلال والمستوطنين، وتميزت المواجهات بشموليتها في بعض المرات، بحيث عمت أرجاء الضفة كافة، ما أثار أسئلة متكررة تجمع الإجابة عنها بأن انفجار انتفاضة ثالثة ليس إلا قضية وقت. وساهم حدثان مركزيان في تعميم حالة المواجهات الميدانية. تمثل الأول في رد الفعل الشعبي على العدوان على غزة في تشرين الثاني، حيث اندلعت المواجهات في كافة المدن والقرى وتمت مهاجمة حواجز الجيش وسيارات

المستوطنين، وأصيب العشرات من المواطنين برصاص الجيش. وفي بعض المواجهات سجل تدخل قوات الأمن الفلسطيني في التصدي للدوريات الإسرائيلية ومنعها من اقتحام بعض المدن، والتهديد بالرد بالنيران إذا تم استهدافها.

أما الحدث الثاني فكان المشروع الاستيطاني «E1» حيث قام مائتا ناشط بإقامة خيام على أراضي قرية الطور المهددة بالمصادرة، وأطلقوا على القرية الجديدة «باب الشمس» في ما اعتبر تطوراً في أدوات النضال الشعبي في مواجهة سياسات الاستيطان وفرض أمر واقع بديل. ومنحت وزارة الحكم المحلي قرية باب الشمس صفة هيئة محلية. وقامت قوات الجيش أكثر من مرّة بمداهمة القرية واقتلاع الخيام منها، وبين كرّ وفرّ شهدت المناطق المهددة بالمصادرة مواجهات ميدانية تنبئ بشكل واضح عن التوتر الذي قد ينفجر في أية لحظة. أيضًا أقام نشطاء آخرون قرية خيام ثانية قرب قرية بيت إكسا باسم باب الكرامة شمال غربي القدس، ولم يتردد الجيش بمهاجمة القرية الجديدة خمس مرات.

وإجمالاً فإن هذا التصعيد الميداني يثير الخوف والقلق في الأوساط الإسرائيلية من احتمال اندلاع انتفاضة ثالثة في العام ٢٠١٣، وبخاصة في ظل انسداد الأفق السياسي، وفي ظل تصعيد السلطة من خطابها حول المقاومة الشعبية. وتصدر عن الجهات المختلفة في إسرائيل إشارات مختلفة حول ضرورة رفع الجهوزية لمواجهة أي طارئ ميداني.

شهد العام ٢٠١٢ تصاعد حدّة المواجهات في الضفة الغربية بين المواطنين الفلسطينيين وقوات جيش الاحتلال والمستوطنين.

في ظل السياسات الإسرائيلية وتعميق الاستيطان، ورفض الحكومة الإسرائيلية العودة إلى طاولة مفاوضات الحل الدائم، كان طبيعيًا أن تسعى السلطة الفلسطينية إلى استعمال أدوات ضغط جديدة على الحكومة الإسرائيلية، منها محاولة لانتزاع اعتراف دولي بالدولة الفلسطينية، لربما يغير من موازين القوة على أرض الواقع، ويوفر أدوات جديدة لا يوفرها مسار أوسلو، بل ربما يعلن انتهاء صلاحية أدوات أوسلو.

الأمم المتحدة: إسرائيل وحيدة

في ضوء فشل محاولات التقريب بين الفلسطينيين والإسرائيليين في الأعوام ٢٠١١ و ٢٠١٢، واقتناع الفلسطينيين أن نتنياهو وحكومته غير معنيين فعلاً بأي تقدم في العلمية السلمية، واكتشاف الأوساط الدولية عقم محاولات إقناع الحكومة الإسرائيلية بالعودة إلى طاولة المفاوضات، وأن التنفس الاصطناعي لن يفيد في إيقاظ الجثة الهامدة – العملية السلمية–، قررت منظمة التحرير الفلسطينية التوجه مرة أخرى إلى الأمم المتحدة، لكن هذه المرة إلى الجمعية العامة، محاولة انتزاع اعترف دولي بالدولة الفلسطينية عبر رفع مكانة فلسطين إلى دولة غير عضو (مراقب)، دون أن يغلق الرئيس الفلسطيني الباب كاملاً أمام استئناف التفاوض، إذ لم يتوقف الرئيس الفلسطيني عن القول إنه مستعد

لاستئناف المفاوضات حال توفرت النية الجادة لدى إسرائيل لتجميد الاستيطان، والتقدم نحو مفاوضات مثمرة ضمن سقف زمني ينتهي بإعلان دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران.

حصر قرار منظمة التحرير التوجه للأمم المتحدة لرفع مكانة فلسطين النقاش بين الإسرائيليين والفلسطينيين خلال العام ٢٠١٢ حول هذا التوجه. وفي مقابل قوة الدفع الفلسطينية باتجاه الاستحقاق الأممي عملت إسرائيل على أكثر من مستوى في فترات مختلفة في محاولة لمنع هذا التوجه، أو منع الاعتراف في الأمم المتحدة، أو منع تداعياته السلبية إذا أقرّ. ففي المرحلة الأولى حاولت إسرائيل أن تثني الفلسطينيين عبر تقديم إغراءات اقتصادية مقابل عدم التوجه للأمم المتحدة. وفي المرحلة الثانية دخلت إسرائيل في صراع دبلوماسي محموم مع الفلسطينيين لمنعهم من الحصول على الأغلبية المأمولة، وجرت صراعات خفية في عواصم العالم المختلفة كانت تتلاحق فيها الوفود من الطرفين، كلّ لإقناع المضيف بقبول وجهة نظره. استخدمت خلال هذه المرحلة الدبلوماسية الرسمية والعامة في الضغط على صناع القرار في هذه الدول من أجل منعها من التصويت لصالح الطلب الفلسطيني. وفي المرحلة الثالثة حاولت إسرائيل تفريغ الاعتراف من معانٍ عملية، ومنع المنظمة والدولة من التوجه الى محكمة الجنايات الدولية لوقف الاستيطان، أو رفع دعوى في هذا الشأن.

في المرحلة الأولى حاولت إسرائيل أن تثني الفلسطينيين عبر تقديم إغراءات اقتصادية مقابل عدم التوجه للأمم المتحدة.

وقد كان واضحًا للدبلوماسية الإسرائيلية أن منع الفلسطينيين من الحصول على العدد المطلوب للتصويت سيكون عصيًا، لذا تم الانتقال إلى محاولة حرمان الفلسطينيين من الحصول على تأييد الدول ذات الثقل النوعي في المجتمع الدولي، وبخاصة الدول الأوروبية. ثمة ميزتان تتوفران في عدم حصول الفلسطينيين على تأييد هذه الدول؛ من ناحية فإن لبعض هذه الدول تأثيرًا ونفوذًا على تصويت بعض الدول في مستعمراتها السابقة خاصة في إفريقيا، ومن جهة ثانية، فإن هذه الدول تمثل ما يعرف بالنادي الديمقراطي في العالم، وبالتالي نزع القيمة الأخلاقية عن الانتصار الفلسطيني. إن حرمان الفلسطينيين مما أسمته بعض مراكز الأبحاث الإسرائيلية بالأغلبية الأخلاقية يشكل هزيمة من نوع آخر، حيث أن هذه الدول الديمقراطية هي من يستطيع إنفاذ القرارات الأممية، وليست الدول الضعيفة والفقيرة. وكان الصراع في هذه الساحة أكثر ضراوة، حيث أن أوروبا الحليف القوي لإسرائيل شهدت تراجعًا في تأييدها لإسرائيل سياسيًا، الأمر الذي بات يهدد التبادل التجاري والتعاون في مجال البحث العلمي بين الطرفين، ضمن الشراكة الناعمة التي تربطهما. وقبل التصويت بأيام بات واضحًا أن إسرائيل لن تتمكن من حرمان الفلسطينيين من الحصول على تأييد أوروبا مجتمعة.

وقد كان واضحا للدبلوماسية الإسرائيلية أن منع الفلسطينيين من الحصول على العدد المطلوب للتصويت سيكون عصيًا، لذا تم الانتقال إلى محاولة حرمان الفلسطينيين من الحصول على تأييد الدول ذات الثقل النوعي في المجتمع الدولي

مارست إسرائيل بالتوازي مع ذلك، ضغطًا مكثفًا على السلطة الفلسطينية من أجل ثنيها عن مواصلة رحلة البحث عن القرار الأممي. وظفت إسرائيل في هذا الضغط حلفاءها في واشنطن وبعض العواصم الغربية، كما وظفت هيمنتها الاقتصادية على السلطة الفلسطينية. وبين الترهيب والترغيب تأرجح الخطاب الإسرائيلي المضاد ليستقر في الأشهر القليلة التي سبقت موعد التصويت على الترهيب والتهديد والوعيد. وقفت واشنطن منذ اللحظة الأولى بصلافة ضد الطلب الفلسطيني، واستخدمت مثل تل ابيب الوعيد والتهديد لثني الرئيس الفلسطيني عن مواصلة المشوار، أما بعض العواصم الأوروبية الكبرى فحاولت أن تجد مخرجًا ينزل الطرفين عن الشجرة، مثل أن تعرض على الفلسطينيين فكرة عقد مؤتمر دولي شامل للسلام تكون خاتمته تحقيق للدولة الفلسطينية.

وقفت واشنطن منذ اللحظة الأولى بصلافة ضد الطلب الفلسطيني، واستخدمت مثل تل ابيب الوعيد والتهديد لثني الرئيس الفلسطيني عن الذهاب إلى الأمم المتحدة.

وأخيرًا، وعندما يئست من محاولة وقف القرار، استخدمت إسرائيل طريقة جديدة تركز على التقليل من خطورته عبر محاولة إفراغ القرار من مضمونه بالتنسيق مع الإدارة الأميركية، من خلال الطلب من واشنطن التفاوض على صيغة القرار، لتقليل الأضرار التي قد تلحق بإسرائيل جراءه، وإدخال مضامين ترغب إسرائيل بترسيخها.

وكعادته فإن نتنياهو كان يراهن حتى اللحظة الأخيرة على حدوث معجزة قد تقلب الطاولة، لذا لم يقم بأية خطوة حقيقية من شأنها أن تشكل محاولة جادة. وواظب على مهاجمة الطلب الفلسطيني مطلقاً العنان لوزير خارجيته كي يكيل التهم الشخصية للرئيس محمود عباس ويهاجمه. لم يكن في جعبة نتنياهو، كما بات واضحًا من مراقبة تصريحاته وممارسته السياسية طوال العام أية مبادرة حقيقة باستثناء الطلب من أبو مازن الجلوس إلى طاولة المفاوضات بدون أي شروط مسبقة، فيما يواصل هو التأكيد على شروطه المتعلقة بيهودية الدولة ،وبعدم المساس بالكتل الاستيطانية ووحدة القدس كعاصمة للدولة اليهودية.

تميزت الخطوة التالية لإسرائيل بمحاولة التأثير على صيغة القرار الذي سيصادق عليه، وعلى طبيعة الخطوات التي ستتبع القرار. فمن جهة كانت إسرائيل تدرك خطورة توجه الفلسطينيين لمحكمة الجنايات الدولية عقب صدور القرار، لذا استخدمت دبلوماسيتها من أجل جعل الدول الأوروبية تأخذ ضمانات بعدم توجه السلطة الفلسطينية إلى المحكمة. إلى جانب ذلك حاولت إسرائيل أن تؤثر على نص القرار حتى يتضمن أكبر قدر من الفوائد لها، مثل التأكيد على عدم المساس بوجود دولة إسرائيل وبعدم ذكر الحقوق الفلسطينية الأخرى.

عندما يئست من محاولة وقف القرار الأممي، استخدمت إسرائيل طريقة جديدة تركز على التقليل من خطورته عبر محاولة إفراغ القرار من مضمونه.

في المحصلة، كان التصويت هزيمة لإسرائيل، إذ وقفت ١٣٨ دولة إلى جانب الطلب الفلسطيني وعارضته تسع دول، منها فقط دولة واحدة من القارة الأوروبية، بجانب

الولايات المتحدة وكندا وبنما وإسرائيل، وأربع دول صغيرة على شكل جزر في قلب المحيط لا يكاد يسمع باسمها المواطنون الإسرائيليون. لم ينجح خطاب نتنياهو أمام الجمعية العامة في كسب عطف الحضور، إذ إنه أغفل الواقع السياسي وأبحر في الحديث عن الماضي وعن الحقوق المقدسة، لتقف إسرائيل في نهاية المطاف وحيدة أمام طوفان التصويت لصالح فلسطين الدولة رقم ١٩٤ في المجتمع الدولي.

كان التصويت هزيمة لإسرائيل، إذ صوتت ١٣٨ دولة لصالح الطلب الفلسطيني.

يمكن القول إن الرد الإسرائيلي على التصويت الأممي لم يخرج عن نسق الممارسة الإسرائيلية المعتادة طوال العام. تبنت إسرائيل موقفين فوريين من التصويت بعد رفضه، والاستخفاف به، وعدم التعاطي معه. على الصعيد الميداني صعدت من حملة الاستيطان، وبخاصة في منطقتي القدس والأغوار، كما لجأت العصا الاقتصادية ووقف تحويل أموال الضرائب للسلطة الفلسطينية. ففور صدور القرار أعلنت إسرائيل عن نيتها إنشاء ثلاثة آلاف وحدة سكنية حول القدس، وبعد ذلك بأيام توسيع بعض البؤر الاستيطانية، وبخاصة في الأغوار. وكانت الرسالة الميدانية خلف تفاصيل التوسعات الاستيطانية هي التأكيد على أن مثل هذه الدولة الفلسطينية لا يمكن لها أن ترى النور على أرض الواقع. ووفق مخططات التوسع سيتم عزل القدس الشرقية بالكامل عن الضفة الغربية من جهة الوسط والجنوب، كما أن الأغوار سيتم فصلها بشكل كامل عن التجمعات السكانية الفلسطينية. وبالتالي فإن المقولة الخفية التي ظهرت في بعض النقاشات السياسية الإسرائيلية أن الحل الممكن الوحيد هو حكم ذاتي للمناطق ذات الكثافة الفلسطينية، مع ضم للمناطق ذات الكثافة المنخفضة.

من جهة أخرى، سارعت إسرائيل إلى وقف تحويل عائدات الضرائب الفلسطينية للسلطة، مضيفة عبئًا آخر للأزمة الاقتصادية التي تعاني منها السلطة أصلاً، ومنفذة التهديد الذي أطلقه ليبرمان ووزير المالية يوفال شتاينتس قبل ذلك. وقد أوقفت إسرائيل ٤٦٠ مليون شيكل كان يفترض تحويلها في شهر كانون الأول،[٢٨] عملاً بما هددت به واعتبرته قطع «التنفس الاصطناعي» عن السلطة.[٢٩] كما رفضت إسرائيل التوجه الفلسطيني لإصدار جوازات سفر وبطاقات هوية ورخص مركبات وطوابع بريد تحمل اسم «دولة فلسطين».

سارعت إسرائيل بعد التصويت إلى وقف تحويل عائدات الضرائب الفلسطينية للسلطة.

رفض مجلس الوزراء الإسرائيلي القرار الأممي، وقال إن «قرار الجمعية العامة لن يكون أسلسًا لأي مفاوضات مستقبلية، ولن ينال من حقوق إسرائيل على أراضيها». أما نتنياهو فقال «لقد قام الجانب الفلسطيني بخطوة أحادية الجانب تتعارض مع الاتفاقات الموقعة، لذلك فإننا سنستمر في عمليات البناء في القدس الشرقية وكافة المناطق التي تحافظ على مصالحنا الإستراتيجية. إن هذا الاعتراف لن يغير شيئاً في الواقع ولن تقوم

الدولة الفلسطينية إلا بعد ترتيبات أمنية تحافظ على أمن إسرائيل، وبعد أن تعترف هذه الدولة بدولة إسرائيل كدولة الشعب اليهودي، وبعد أن تعلن إضافة لذلك انتهاء الصراع مع إسرائيل.[٣٠]

اعتبر البعض في إسرائيل القرار الأممي قرارًا سخيفًا، وأنه لن تجدي جميع تصويتات الأمم المتحدة بإقامة دولة فلسطينية من غير موافقة إسرائيل.[٣١] وبعضهم اعتبره لمصلحة إسرائيل من حيث أنه لن يعطي شيئًا ماديًا، لكنه بالنسبة لإسرائيل هو اقرار من المجتمع الدولي بحدود إسرائيل على الرابع من حزيران. «فالشيطان ليس فظيعاً إلى هذا الحدّ».[٣٢] والبعض قال إن هذه هي رصاصة الرحمة الأخيرة على اتفاق أوسلو، بل إن ثمة تناقضًا بين الدولة الفلسطينية والسلام.[٣٣] ومهما كانت طبيعة النقاشات التي دارت في إسرائيل حول القرار،[٣٤] فإن المؤكد أن القرار يعنى في المحصلة هزيمة إسرائيل في صراع إرادة سياسي اصطفت فيه دول العالم ضد إسرائيل، التي باتت أكثر رعبًا من فوبيا نزع الشرعية التي تصرخ منها منذ سنين. لقد فشلت إسرائيل «في تقدير مدى جسامة التحدي لشرعية إسرائيل بصفة أساسية في أوروبا، كما يحذر جيدي جرينستاين رئيس معهد روث البحثي، ويعتبر الون ليل المدير العام السابق لوزارة الخارجية أن التصويت هو تحذير للإسرائيليين أنهم لا يستطيعون أن «يضعوا الأمر أسفل السجادة فترة طويلة».[٣٥]

اعتبر البعض في إسرائيل القرار الأممي قرارًا سخيفًا، وأنه لن تجدي جميع تصويتات الأمم المتحدة بإقامة دولة فلسطينية من غير موافقة إسرائيل.

يمكن القول إن نتنياهو شطب بشكل كامل خطاب بار إيلان من وعيه السياسي

الانتخابات ومواقف الأحزاب: هل السلام ممكن مع الفلسطينيين!

يسلط هذا الجزء من الفصل الضوء على مواقف الأحزاب الإسرائيلية الكبرى وقادتها فيما يتعلق بالفلسطينيين، ورؤيتهم للصراع وسبل حلّه. والمؤكد أن ثمة خطًا ناظمًا لهذه المواقف يمكن الاستدلال منه على جملة من الثوابت في المواقف، مع اختلافات حيال طريقة التعاطي مع الفلسطينيين.

نتنياهو: الليكود

يمكن القول إن نتنياهو شطب بشكل كامل خطاب بار إيلان من وعيه السياسي، وأنه انتقل باتجاه تطوير خطاب لا يتعارض بشكل كامل مع مبادئ خطابه الشهير السابق، لكن بحذر لكي لا يبدو معه كأنه ينسفه. فهو من فترة لأخرى يعيد التذكير بالتزامه بمبدأ حل الدولتين، لكنه لا يتحدث عن دولة فلسطينية، بل عن كيان فلسطيني تمنحه إسرائيل للفلسطينيين على المتاح من الأرض، دون أن تتنازل عن المستوطنات أو عن منطقة الأغوار. يترافق هذا مع تصعيد غير مسبوق في الاستيطان وبخاصة في محيطي القدس والأغوار، إذ لم يتعهد نتنياهو بشيء طوال السنة ٢٠١٢ بأكثر من تعهده بمواصلة

من فترة لأخرى يعيد نتنياهو التذكير بالتزامه بمبدأ حل الدولتين، لكنه لا يتحدث عن دولة فلسطينية، بل عن كيان فلسطيني تمنحه إسرائيل للفلسطينيين

الاستيطان، وبعدم تفكيك المستوطنات.

غابت خلال الدعاية الانتخابية الدولة الفلسطينية من قاموس نتنياهو، لتحل مكانها إشارات ودعوات صريحة لنوع من الحكم الذاتي للفلسطينيين لكنه ليس دولة. قال نتنياهو في مقابلة متلفزة «لا أريد أن أسيطر على الفلسطينيين ولا أريدهم مواطنين في دولة إسرائيل، كما أنني لا أريدهم رعايا، لذا سيكون هناك نوع ما من الحكم في إطار منزوع السلاح».[٣٦] وبدا نتنياهو كأنه يسابق بينيت وخصومه في اليمين نحو رفض المطالب الفلسطينية. ففكرة «التكرم» المجاني بمنح المناطق للفلسطينيين لم تعد واردة بالنسبة له كما يقول، حيث أن منح الأراضي لمجرد الحصول على اتفاق أمر مرفوض. يقول نتنياهو «لم اقتلع مستوطنات ولا اعتزم اقتلاع أية مستوطنة، وكل طريقة البلدوزرات استنفدت نفسها». فهي تقود وفق نتنياهو، في انتقاد مبطن للانسحاب من غزة، للحصول على صورايخ. فكما قال لصحيفة معاريف فإن «الأيام التي كانت فيها الجرافات تقتلع اليهود باتت خلفنا وليس أمامنا وسجلنا يثبت ذلك».[٣٧] فقضية المستوطنات من نتائج النزاع مع الفلسطينيين وليست من مسبباته. [٣٨] ويتباهي نتنياهو بأن حكومته لم تفكك أية مستوطنة، بل عززت من وجود المستوطنات في الضفة الغربية. وفي خطابه في مستوطنة أرئيل قال نتنياهو إنها؛ أي أرئيل «ستبقي دائماً جزءاً لا يتجزأ من دولة إسرائيل، كما هو الحال بالنسبة للقدس»، فهي جزء من الحزام الأمني لدولة إسرائيل بكلمات نتنياهو.

غابت خلال الدعاية الانتخابية الدولة الفلسطينية من قاموس نتنياهو، لتحل مكانها إشارات ودعوات صريحة لنوع من الحكم الذاتي.

وقال جدعون ساعر، المرشح الثالث في قائمة الحزب لموقع «واي نت» إن فكرة الدولتين لم تكن يومًا في برنامج الليكود، وأنه يعارض إقامة دولة فلسطينية، وأنه لا يمكن في ضوء خطوة الفلسطينيين في الأمم المتحدة أن نوافق على إقامة دولة لهم «حتى يواصلوا النزاع من مواقع محسنة». [٣٩]

ومن الجدير ذكره أن قائمة الليكود بيتنا لم تنشر برنامجًا سياسيًا رسميًا قبل الانتخابات، واكتفت بالتفاهمات العلنية مع حزب يسرائيل بيتينو، دون التوقيع على برنامج مشترك.

ليبرمان: إسرائيل بيتنا

يمكن لملخص صغير عن مواقف ليبرمان السياسية خلال العام ٢٠١٢ أن يوضح أن جلّ اهتمامه كان بالهجوم الإعلامي المستمر على الرئيس الفلسطيني محمود عباس، واعتباره عثرة أمام عملية التفاوض. واستخدم ليبرمان مجموعة كبيرة من التهديدات والعبارات القاسية بحق أبو مازن، ولم يتوقف عند حدّ تحريض المجتمع الدولي، بل إنه حرض المجتمع الفلسطيني عليه وعلى ضرورة التخلص منه، واختيار قيادة بديلة قادرة

على تحقيق السلام. من ضمن أشياء كثيرة قام بها ضمن حملته تلك، اقترح في نهاية العام على منظمات يهودية أن تشن حملة في أوروبا ضد أبو مازن تركز على عدم رغبته في تحقيق السلام، واشتراط رحيل عباس للتفاوض مع الفلسطينيين. وطالب ليبرمان الفلسطينيين بالدخول في الربيع العربي والثورة على عباس واستبداله بقيادة جديدة قادرة على التقدم في عملية السلام مع إسرائيل، مطالبًا الرباعية الدولية بتحديد موعد لإجراء الانتخابات في مناطق السلطة بهدف استبدال الرئيس عباس.[٤٠] بالنسبة لليبرمان، فإن أبو مازن لا يختلف عن حماس كثيرًا، بل هو أشد خطرًا منها. وفيما تبدو هذه المقولة شائعة الآن في الأوساط الإسرائيلية،[٤١] باستثناء فئة قليلة، فإن ليبرمان حاول خلال سياق متكامل من الهجوم الإعلامي التأسيس لخطاب ووعي يحرض على استهداف الرئيس الفلسطيني وشرعنة أي استهداف له في المستقبل.

استخدم ليبرمان مجموعة كبيرة من التهديدات والعبارات القاسية بحق أبو مازن، وطالب ليبرمان الفلسطينيين بالدخول في الربيع العربي.

عبر ليبرمان عن النزوع لترك الملف الفلسطيني جانبًا في برامج الحكومة المستقبلية، حين شدد على أن الائتلاف الحكومي سيركز على قضايا الاقتصاد والسكن وتحقيق المساواة في تحمل أعباء الخدمة العسكرية أو المدنية.[٤٢]

نفتالي بينيت- البيت اليهودي

يمكن لسيرة بينيت السياسية القصيرة أن تكشف عن مواقفه وقناعته بسهولة. فمن جندي في وحدة مختارة من وحدات الجيش إلى مكتب نتنياهو، إلى مجلس المستوطنات إلى تشكيل تهديد حقيقي على هيمنة خط نتنياهو- ليبرمان على الموقف اليميني في إسرائيل. بل يمكن أن يقال إن بينيت نجح في دفع نتنياهو أكثر باتجاه اليمين، وجعل السباق في المواقف السياسية يتجه أكثر نحو المواقف الأكثر تشددًا،[٤٣] فهو يعبر بشكل أكثر وضوحاً عما يقال إن نتنياهو بحكم الخبرة والتجربة والموقف الدولى لم يعد قادرًا على الجهر به، بل يلجأ لتغليفه بكلمات أقل فظاظة. لكن بينيت لا يأبه، فهو يقول صراحة لا لدولة فلسطينية، وأنه لا يوجد إمكانية عملية لقيام دولة فلسطينية، وأن المستوطنات كلّها وليس بعضها لا يمكن تفكيكها، وأن الضفة الغربية لن تستقر إلا بضم مناطق «C»، والتي تشكل قرابة ٦٠٪ من مناطق الضفة الى إسرائيل. وهو لا يؤمن فقط بعدم تفكيك المستوطنات، بل إنه دعا ضمنًا للتمرد على أي قرارات تعطى لإخلائها، حيث قال للقناة الثانية «إذا تلقيت أمرًا بإخلاء يهودي من بيته وطرده فإن ضميري لن يسمح لي بذلك». ودعا الأحزاب إلى توقيع عريضة يلتزمون فيها بعدم إخلاء اليهود من بيوتهم،[٤٤] وعليه فإنه لا يوجد ما يميز المستوطنات عن باقي المدن الإسرائيلية، فهو لا يوجد عنده أي معنى للخط الأخضر.[٤٥]

بالنسبة لليبرمان، فإن أبو مازن لا يختلف عن حماس كثيرًا، بل هو أشد خطرًا منها.

لا ينوي بينيت تضييع السنوات الأربع القادمة في اللغط حول إسرائيل والفلسطينيين. «نستطيع أن نتحدث عن الموضوع الإسرائيلي الفلسطيني إلى الأبد، لكننا لن نتقدم في ذلك (..) البديل هو أن نقول إنه لا يمكن حلّ هذه المشكلة، لذا نعمل على تحقيق تسوية مؤقتة مع جيراننا بالقدر المستطاع».[٤٦] وبكلمات بينيت فإن هدفه السياسي يكمن في الدفع باتجاه مقاربة «أكثر واقعية» للموضوع، لا تنطوي بأي حال على تسليم شبر واحد من الضفة الغربية للعرب. «إذا سلمنا، ضمنًا، الضفة الغربية للعرب، ستكون الحياة جحيمًا وسيستمر الصراع لمئتي عام قادمة».[٤٧] بالنسبة لبينيت وحزبه فلا يوجد أي شبر من أرض إسرائيل خاضع للمفاوضات. وكان بينيت قد اتهم حكومة نتنياهو بأنها تعاني من انفصام؛ فهي من جهة، تعلن تأييدها لإقامة دولة فلسطينية؛ ومن جهة ثانية؛ تقوم بمعاقبة الفلسطينيين على توجههم للأمم المتحدة. أما الحل فهو باستقامة الطرح والموقف، والتراجع عن الموافقة عن إقامة الدولة الفلسطينية، التي يدرك الجميع أنها لن تقوم.[٤٨] وبكلمة أخرى بتراجع نتنياهو عن خطاب بار إيلان. بالنسبة لبنيت فإن فرصة التوصل إلى سلام مع الفلسطينيين معدومة ويمكن فقط، التوصل إلى «تعايش عبر ضم الضفة الغربية، ونظام الحكم الذاتي المحدود للمدن الفلسطينية». وقد قال في خطاب ألقاه في كنيس يهودي في القدس: «هناك هدوء نسبي في الضفة الغربية يمكن لنا أن نهدمه بإقامة دولة إسلامية في احضاننا كما فعلنا في غزة، ونجلب عشر سنين أخرى من الويلات.[٤٩]

بينيت نجح في دفع نتنياهو أكثر باتجاه اليمين، وجعل السباق في المواقف السياسية يتجه أكثر نحو المواقف الأكثر تشددًا.

بينيت: المستوطنات كلّها وليس بعضها لا يمكن تفكيكها، والضفة الغربية لن تستقر إلا بضم مناطق «C»، التي تشكل قرابة ٦٠٪ من مساحتها .

يقول بينيت بصراحة «لن يكون هناك دولة فلسطينية داخل أرض إسرائيل الضيقة. لن يحدث هذا أبدًا. دولة فلسطين ستكون كارثة لأكثر من مئتي سنة. (..) أريد أن يفهم العالم أن دولة فلسطينية تعني إلغاء دولة إسرائيل».[٥٠] ويذهب جيرمي جيمبل، المرشح على قائمة حزب بينيت للقول «لقد باعونا كذبة لعشرين عامًا مفادها أننا إذا تنازلنا عن الأرض سنحصل على السلام، لن نقدم المزيد من التنازلات، ولن نرتكب انتحارًا وطنيًا بالتنازل عن يهودا والسامرة».[٥١]

بينيت: لن يكون هناك دولة فلسطينية داخل أرض إسرائيل الضيقة. لن يحدث هذا أبدًا. دولة فلسطين ستكون كارثة لأكثر من مئتي سنة. (..) أريد أن يفهم العالم أن دولة فلسطينية تعني إلغاء دولة إسرائيل.

نشر بينيت خطة خاصة به في مطلع العام الماضي أسماها «خطة الاستقرار»، دعا فيها إلى ضم ٦٠ بالمائة من مناطق الضفة الغربية رسمياً، وهي المناطق المصنفة «C» إلى إسرائيل، ومنح قرابة ٤٨ الفاً من سكان هذه المناطق الجنسية الإسرائيلية أو الإقامة. وفي تجاهل للحقيقة فإن بينيت يقدر سكان هذه المنطقة الذي يقترب في الحقيقة من ٢٠٠ الف بـ ٤٨ ألفًا فقط. أما بقية المناطق في الضفة الغربية فستتمتع بالحكم الذاتي. بعبارة أخرى فإن مدنًا مثل نابلس ورام الله وجنين تبقى تحت السيطرة الإسرائيلية مع حكم ذاتي، وليس شيئًا شبيهًا بالدولة أو الكيانية السياسية، لأن هذه مرفوضة في

أدبيات بينيت السياسية والفكرية. ويقترح بينيت تدريجياً تسهيل حياتهم عبر تخفيف الحواجز وما شابه. وما يقترحه بينيت هو منح الفلسطينيين حكماً على المناطق «أ»، ودعم اقتصادي حتى يشعر الناس بأهمية السلام. فالسلام ينضج من أسفل. ولا يرى بينيت أية فائدة من تضييع الوقت في أوسلو أو جنيف أو كامب ديفيد، فالناس ستصب جهدها على تعليم أطفالها وعلى مصالحها الخاصة أكثر من تركيزها على المعاناة.[٥٢]

أما مشكلة اللاجئين فسيتم حلّها في البلدان التي يقيمون فيها، ولن يسمح لأي فلسطيني من خارج الضفة الغربية أن يعود إليها. ويقترح أيضًا فصل قطاع غزة بشكل نهائي عن الضفة الغربية ودفعها نحو مصر، أي تحميل مصر مسؤولية غزة، وأن لا يسمح بالحركة والانتقال بين غزة والضفة.

أما بخصوص ردة فعل المجتمع الدولي، فإن بينيت يقول إن العالم لن يعترف بسيادة إسرائيل على الضفة الغربية، كما لا يعترف بسيادتها على هضبة الجولان. لكن العالم سيتكيف مع الأمر الواقع. في الحقيقة لا يعير بينيت ورفاقه هذا كثير اهتمام، لأن على العالم أن يتعاون مع إسرائيل في النهاية. يقول مرشح حزبه جيمبل إن «واشنطن تعتمد على إسرائيل أكثر مما تعتمد إسرائيل على واشنطن، وإذا أرادوا أن يتوقفوا عن مساعدتنا أتمنى أن يحاولوا».[٥٣]

في مقابلة له مع يديعوت لبيد يدعم حلاً مرحليًا يرتكز على عدم تفكيك المستوطنات القائمة، ووقف بناء مستوطنات جديدة.

يائير لبيد- يوجد مستقبل

أعلن لبيد برنامجه الانتخابي من داخل مستوطنة أرئيل، حيث أشار لأول مرة لبرنامجه السياسي بشكل واضح. ووفق هآرتس فقد قدم لبيد نفسه كسياسي معتدل، ولكن ذا مواقف هجومية في قضايا الأمن.[٥٤] وتتركز وجهة نظره في أنه على إسرائيل أن تسعى من أجل إنجاز تسوية مع الفلسطينيين تشمل انسحاباً من بعض مناطق الضفة الغربية، لأن الحفاظ على الأغلبية اليهودية في الدولة يتطلب ذلك. ويقول لبيد في مقابلة صحافية بأن الإسرائيليين أقنعوا أنفسهم بأن لا فائدة من الحديث مع الفلسطينيين لأنه، لا يمكن الثقة بهم. «أعتقد أنهم مخطئون. انا أعتقد ان الفلسطينيين لا يمكن الثقة بهم، وهذا تحديداً السبب لماذا يجب الحديث معهم، لأنك تصنع السلام مع الأعداء وليس مع الأصدقاء.[٥٥] ثمة عدم مسؤولية كما يقول لبيد في حقيقة أن غالبية استطلاعات الرأي تعكس تأييد أغلبية الإسرائيليين لحلّ الدولتين، فيما هم يسلمون بحقيقة أن لا شيء يحدث لإنجاز ذلك. يقول: لم يأت والدي هنا من الغيتو ليعيش في بلاد نصفها عرب ونصفها يهود. جاء ليعيش في دولة يهودية. لدينا الآن ٣,٣ مليون فلسطيني يعيشون بين البحر والحدود الشرقية، وإذا لم نفعل شيئاً حيال ذلك فإنهم سيرتفعون خلال الجيل القادم إلى

سبعة أو ثمانية.

في مقابلة له مع يديعوت قال لبيد أنه يدعم حلاً مرحليًا يرتكز على عدم تفكيك المستوطنات القائمة، ووقف بناء مستوطنات جديدة، وعدم إجلاء ٣٦٠ ألف مستوطن، حيث أن ما سيوافق عليه لن يتعدى إجلاء ٧٠ إلى ٨٠ ألف نسمة.[٥٦]

لبيد: نحن لا نتطلع إلى زواج سعيد مع الفلسطينيين، ولكن لاتفاق طلاق نستطيع أن نتعايش معه.

قال لبيد في خطاب أرئيل: «أنت لا تأتي للمفاوضات مع غصن زيتون فقط كما يفعل اليسار، ولا بيدك بندقية فقط كما يفعل اليمين. تأتي لتجد حلاً. نحن لا نتطلع إلى زواج سعيد مع الفلسطينيين، ولكن لاتفاق طلاق نستطيع أن نتعايش معه. وهاجم ما أسماه زعم نتنياهو بعدم وجود شريك لأن «الشيء الوحيد الذي حققته سياسية اللا شريك هي إضعاف موقف إسرائيل في المحافل الدولية».[٥٧] وأضاف أن المجتمع الدولي صامت تجاه إطلاق الصواريخ في الجنوب، لأن إسرائيل لا تقوم بشيء فيما يتعلق بالعملية السلمية. لكن يجب توفير الإمكانيات المادية لتعزيز القبة الحديدة وتوسيعها، وعليه فإن لبيد يرى أهمية الانتباه للموقف الدولي والدعم من قبل الغرب. إن مرونة سياسية تجاه الفلسطينيين ضرورية لضمان التأييد الغربي. وإذا كان لإسرائيل أن تتعلم شيئاً من الانفصال عن غزة، فهو أن الخطوات الأحادية لا تساعد، لذا فإن المعالجة الأفضل هي في البحث عن اتفاق (مع الفلسطينيين).

واشترط لبيد دخول الحكومة بعد الانتخابات بالتزام هذه الحكومة باستئناف المفاوضات مع الفلسطينيين. إلا أن شرط لبيد لا يعني التزامًا كاملاً بالسلام، فالحكومة قد تعرب عن نيتها استئناف المفاوضات، وقد تشرع في هذه المفاوضات دون أن تقود إلى نتيجة. فالمفاوضات ليست هدفًا، ودون التزام حقيقي بالتسوية، فإن لبيد سيجد نفسه في حكومة لا تريد السلام.[٥٨]

وحول تفاصيل المفاوضات مع الفلسطينيين قال بصراحة أنه خلال المفاوضات لا يجب بناء أية مستوطنات جديدة، لكن يجب عدم تجميد البناء في المستوطنات الموجودة وفقًا لاحتياجات النمو الطبيعي. وغازل لبيد المستوطنين منتقدًا من يصفهم بأنهم عقبة في طريق السلام، حيث «علينا أن نراهم كما هم. أناس طيبون وصهيونيون طيبون يؤمنون بكل جوارحهم بأنهم يعملون الشيء الصحيح للشعب وللبلاد».[٥٩] ووفقًا للبيد لن يتم تفكيك الكتل الاستيطانية الكبرى، ولكن لا بد من التنازل عن بعض المستوطنات خارج الكتل الاستيطانية في أية تسوية. ويعتقد أن غالبية الإسرائيليين يدركون أنه وباستثناء مستوطنات غوش عتصيون ومعاليه أدوميم وأرئيل سيكون علينا الانسحاب من المستوطنات. كما أن مواقف لبيد بخصوص القدس لا تختلف عن مواقف غالبية الأحزاب التي تنافس معها على صدارة المشهد الانتخابي، فالقدس ستبقى موحدة ولم

لبيد: خلال المفاوضات لا يجب بناء أية مستوطنات جديدة، لكن يجب عدم تجميد البناء في المستوطنات الموجودة وفقًا لاحتياجات النمو الطبيعي.

يتم تقسيمها في أية تسوية.

أي أن لبيد يتبنى موقفًا يجمع عليه المجتمع الإسرائيلي، ولا يعرض جديدًا. وجلّ ما يريده هو التفاوض وفقًا للثوابت الإسرائيلية، لكي لا تكون إسرائيل منعزلة سياسيًا ودبلوماسيًا على الساحة العالمية، ولكي لا تخسر أصدقاءها وحلفاءها.

بدَت يحيموفتش أقل اهتمامًا بالقضايا الأمنية وحلّ القضية الفلسطينية ومسألة التفاوض مع السلطة الفلسطينية.

شيلي يحيموفتش- العمل

في افتراق واضح عن أسلافها في قيادة الحزب، بدت يحيموفتش أقل اهتمامًا بالقضايا الأمنية وحلّ القضية الفلسطينية ومسألة التفاوض مع السلطة الفلسطينية، وبخاصة أنها صعدت لقيادة الحزب حاملة راية الأجندة الاجتماعية الاقتصادية. فمن جهة تعتقد يحيموفتش أن الاستيطان كان خاطئًا، لكنه لم يكن ذنب المستوطنين الذين كانوا ينفذون سياسات وقرارات حكومية. لذا يتوجب على إسرائيل التنازل عن بعض المستوطنات لكنها لا يمكن أن تضحي بالكتل الاستيطانية. وعليه فإن ما طرحه كلينتون في كانون الأول عام ٢٠٠٠ يبدو معقولاً، لأن ٨٠ بالمائة من المستوطنين يعيشون في الكتل الاستيطانية.[٦٠] وهي من جهة أخرى تستخدم عبارات حساسة لصالح المستوطنين، ومن جهة أخرى تعبر بحياء عن موقف سياسي قد لا يستسيغونه، لكنه موقف أقل حدّة من مواقف حزب العمل التقليدية تجاههم. فالدولة لا تستطيع إعدام المستوطنين، لكن عليها أن تتعايش مع الخطأ الذي ارتكبته بخلق أزمة الاستيطان، وعليه فهي لا توافق على المساس بميزانيات المستوطنات ومكانتها، حتى تلك الواقعة خارج الكتل الاستيطانية.

عرف عن يحيموفتش سابقًا نضالها من أجل انسحاب أحادي الجانب من لبنان، لكنها الآن تبدو أقل دفعًا وتأييدًا لفكرة الانسحاب أحادي الجانب من الأراضي الفلسطينية. لذا يجب استئناف الحوار مع الفلسطينيين من أجل التوصل إلى تسوية. وعليه تقول يحيموفتش إن «علينا أن نجري مفاوضات دون شروط مسبقة، ولكن أيضًا دون أوهام مسبقة». وهي تلتزم بالخطوط العامة للتسوية التي تبناها حزب العمل في السابق، بمعنى الحلّ على أساس دولتين لشعبين، دون تفكيك الكتل الاستيطانية الكبرى أو العودة إلى حدود الـ ٦٧ أو تقسيم القدس وعودة اللاجئين؛ أي بما يقترحه لبيد ووفقًا للإجماع الإسرائيلي. ويمكن استيضاح ذلك من برنامج الحزب الذي نشر ضمن الحملة الانتخابية، حيث دعا إلى استئناف العملية السلمية مع الجانب الفلسطيني، وحدد مهلة ثلاثة أشهر بعد الانتخابات لإطلاق المفاوضات. وبخصوص القدس يقترح حزب العمل تسوية عبر تطبيق نظام إدارة خاص في البلدة القديمة، وبخاصة في محيط الحرم الشريف.

عرف عن يحيموفتش سابقًا نضالها من أجل انسحاب أحادي الجانب من لبنان، لكنها الآن تبدو أقل دفعًا وتأييدًا لفكرة الانسحاب أحادي الجانب من الأراضي الفلسطينية.

أما في الشأن الدولي فإن يحيموفتش تدرك أن إسرائيل تعيش حالة عزلة، وهي قلقة من أن استمرار الوضع يقود إلى دولة ثنائية القومية. وفقط المفاوضات والتسوية يمكن أن تخرج إسرائيل من عزلتها. وكما يخلص تسفي برئيل فإن يحيموفتش لم تعد تمثل مواقف يسارية، ولن يكون بمقدور العمل في مقاعد المعارضة تقديم مواقف سياسية مناوئة لنهج حكومة نتنياهو الجديدة.[٦١]

تدرك يحيموفتش أن إسرائيل تعيش حالة عزلة، وهي قلقة من أن استمرار الوضع يقود إلى دولة ثنائية القومية.

تسيبي ليفني - حزب الحركة

لا تختلف مواقف ليفني الحالية من عملية التفاوض كثيرًا عن مواقفها المعلنة حين كانت رئيسة وزراء بالوكالة بعد استقالة أولمرت، أو عندما كانت وزيرة الخارجية. إذ ترى ليفني أن السلام مع الفلسطينيين ممكن، ويجب على إسرائيل أن تحاول التوصل إليه، لأن الخطر الحقيقي على إسرائيل هو عدم وجود مفاوضات. وقد كان الهدف الأساسي من وراء إقامة حزب تسيبي ليفني «الحركة» إعادة إطلاق عملية التفاوض، لأن الجمود يعني عزل إسرائيل واصطدامها مع حلفائها التقليديين ممثلين بالولايات المتحدة والغرب. إلا أن حزب «الحركة» لم يأت بطرح سياسي أو حلول جديدة غير تقليدية، إنما عاد على الثوابت الإسرائيلية، ومن ضمنها: الحفاظ على الكتل الاستيطانية كجزء من أراضي دولة إسرائيل والاعتراف بيهودية الدولة. وتعتبر ليفني أن القضية السياسية أهم من غيرها، وهي تؤثر على القضايا الداخلية. وترى ليفني التي أشارت قبل ذلك إلى محاولات المجتمع الدولى طرح مبادرة سياسية أن على إسرائيل أن تستبق المبادرة باستئناف المفاوضات مع الفلسطينيين.[٦٢]

موفاز- كديما

ورث موفاز ما تبقى من شظايا حزب «كديما» الذي اعتبر إسرائيليًا حزب وسط، وقاد حكوماتها منذ العام ٢٠٠٦–٢٠٠٩. سوّق موفاز نفسه على أنه رجل الأمن، ورجل المرحلة، والبديل الحقيقي لنتنياهو. ترتكز وجهة نظر موفاز في الشأن الفلسطيني على ضرورة التوصل لتسوية، لما في ذلك من مصلحة لإسرائيل. وعدم وجود هذه التسوية سيخلق فراغًا سيتم ملؤه بواحد من احتمالين: إما أن يتدخل المجتمع الدولي ويفرض تسوية على إسرائيل؛ وإما أن تندلع انتفاضة ثالثة تدفع لفرض تسوية ما على إسرائيل.[٦٣] في ظل هذا الوضع فإن عزلة إسرائيل تشتد، ويصبح المجتمع الدولي أكثر قناعة بضرورة فرض تسوية الأمر الواقع على إسرائيل. ويرى موفاز أن إسرائيل بأمس الحاجة لمثل هذا الاتفاق إذا أرادت الحفاظ على الأغلبية اليهودية في حدودها. وعليه فإن عدم التوصل لتسوية

ترى ليفني أن السلام مع الفلسطينيين ممكن، ويجب على إسرائيل أن تحاول التوصل إليه، لأن الخطر الحقيقي على إسرائيل هو عدم وجود مفاوضات.

مع الفلسطينيين هو واقع أخطر على إسرائيل من برنامج إيران النووي. يعتقد موفاز أنه في حال عدم التوصل لتسوية، فلن تكون هناك أغلبية يهودية في الدولة، وأنه يجب إعطاء الفلسطينيين مطالبهم بدولة ضمن حدود الرابع من حزيران مع بقاء الكتل الاستيطانية.

مواقف الأحزاب: استنتاجات عامة

تكشف قراءة مواقف الأحزاب السياسية وطروحاتها كما تبينت في الحملة الانتخابية الأخيرة بوضوح عن وجود توافق وتقارب على قضايا عديدة، أهمها: عدم قبول أي حلّ يضمن المسّ بالكتل الاستيطانية الكبرى؛ رفض العودة لحدود الرابع من حزيران ١٩٦٧؛ عدم التنازل عن القدس الشرقية؛ رفض حق العودة؛ إقامة شبه دولة فلسطينية في أفضل الحالات وعلى قسم من الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ دولة منزوعة السلاح والإرادة، ودون سيطرتها على الحدود أو على المصادر الطبيعة والمياه. أي تحويل السيطرة الإسرائيلية والاحتلال إلى صيغة أخرى، صيغة توافقية توكل فيها السلطة الفلسطينية أو أية سلطة أخرى برعاية المصالح الإسرائيلية بواسطة تمويل عالمي وعربي. وبهذا ترفع إسرائيل عنها العبء السياسي والاقتصادي للاحتلال. هذه طروحات الأحزاب التي نافست الحزب الحاكم، حزب الليكود. والأهم أن طرح البدائل مرتبط وفقًا للأحزاب الإسرائيلية بالحاجة للحفاظ على المصالح الإسرائيلية، منها، العلاقة مع الولايات المتحدة والغرب، والحفاظ على الأغلبية اليهودية في الدولة وعلى احتياجاتها الأمنية. بالمقابل يرى نتنياهو والأحزاب من يمينه أنه يمكن تحقيق كل ذلك عن طريق إبقاء الوضع على ما هو عليه، في أسوأ الحالات، أو ضم منطقة «ج» والأغوار، كما يطالب حزب البيت اليهودي بإقامة «دولية فلسطينية» تعمل لحساب أمن إسرائيل.

لم يعد جوهر الخلاف بين الأحزاب الإسرائيلية الرئيسية فقط في تفاصيل الحلّ، بل في الحاجة له. أحزاب اليسار أو الوسط ترى ضرورة إجراء تفاوض حتى لا تغرق إسرائيل في عزلتها. فيما يصر اليمين على أن مصالح إسرائيل تتعارض مع أية تسوية يمكن أن يقبلها الفلسطينيون.

لذلك، نعتقد أن جوهر الخلاف بين الأحزاب الإسرائيلية الرئيسية لم يعد فقط في تفاصيل الحلّ، بل في الحاجة له. فما يسمى إسرائيليًا بأحزاب اليسار أو الوسط ترى ضرورة إجراء تفاوض مع الفلسطينيين حتى لا تغرق إسرائيل في عزلتها. فيما يصر اليمين على أن مصالح إسرائيل تتعارض مع أية تسوية يمكن أن يقبلها الفلسطينيون، لذلك لا مفرّ من فرض تسوية من نوع ما عليهم. وفي أحسن الحالات ليس أمام الفلسطينيين إلا أن يقبلوا بالمتاح لهم ويفاوضوا على تحسين أوضاعهم المعيشية، لا حقوقهم السياسية كما يمكن مثلاً الاستنتاج من مقترحات بينيت. وترى هذه الأحزاب أن الوضع الراهن يمكن أن يستمر دون أن تمس علاقات إسرائيل بالولايات المتحدة ولا مع الغرب ولا حتى مع بعض الدول العربية المركزية أو السلطة الفلسطينية ذاتها، وأن ذلك لن يؤدي بالضرورة إلى اندلاع انتفاضة ثالثة، أو اندلاع نضال فلسطيني من نوع آخر يجبي ثمنًا

سياسيًا وأمنيًا واقتصاديًا من إسرائيل، هذا بسبب قوة إسرائيل العسكرية والسياسية والاقتصادية والصناعية، وبسبب مناعة المجتمع الإسرائيلي.

مواقف المجتمع الإسرائيلي

على ما يبدو أن التقارب في مواقف الأحزاب نحو تبني سياسة يمينية، قد تأثر فيما تأثر، من التحول الحاصل في مواقف المجتمع الإسرائيلي. والقصد مواقف المجتمع تجاه الحلول السلمية والاستيطان والتفاوض. فقد نشر برنامج «افينس لدراسة النزاعات وحلّها» في جامعة تل أبيب استطلاع رأي عام ضمن مؤشر السلام لشهر كانون الأول ٢٠١١ نفذ قبل الانتخابات البرلمانية الأخيرة بأسبوعين، حول مواقف المجتمع الإسرائيلي من السلام.[٦٤]

يستنتج معدو الاستطلاع من النتائج ان المجتمع الإسرائيلي يعكس في مواقفه الأجواء اليمينية المسيطرة على الدولة، على الأقل فيما يتعلق بالمحور السياسي الأمني. تنعكس هذه الأجواء أولاً في تعريف قرابة ٥٥٪ من المستطلعين أنفسهم كيمين سياسي، ٢١٪ وسط و ١٧٪ يسار؛ ومن إجابة المستطلعين على سؤال «من الشخص الملائم لإدارة السياسة الأمنية والخارجية؟»، إذ اختار قرابة ٥٣٪ رئيس حزب الليكود رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، وفي المرتبة الثانية (٢٨٪) وزير الخارجية افيغدور ليبرمان، و٢٥٪ نفتالي بينيت، وفقط ١٩٪ اختاروا تسيبي ليفني، و ١٤٪ اختاروا شيلي يحيموفتش رئيسة حزب العمل .

في مجال التفاوض مع السلطة الفلسطينية وافق ٦٧٪ من المستطلعين مع الادعاء أنه بغض النظر عن هوية الحزب الفائز في الانتخابات فإن العملية السلمية مع الطرف الفلسطيني لن تتغير، وسوف يستمر الجمود. وقال ٦٤٪ أن احتمال قيام حكومة جديدة برئاسة نتنياهو بالعودة إلى المفاوضات وإحيائها ضئيل جدًا. وقد قال ٥٠٪ من المستطلعين أن على الحكومة الجديدة تبني السياسة الحالية في الشأن الفلسطيني والاستيطان، حتى لو كان بثمن الاصطدام مع الإدارة الأميركية.

على الرغم من تلك المواقف أبدى ٦٠٪ دعمهم لاتفاق سلام مع الفلسطينيين على أساس حلّ الدولتين، و ٥٧,٥٪ وافقوا على إقامة دولة فلسطينية مع الترتيبات الأمنية الأزمة، و ٥١٪ قالوا إنه لا يجوز بأي حال من الأحوال تفكيك المستوطنات في الضفة الغربية، و٥٨٪ عارض نقل السيادة على أحياء في القدس الشرقية للسلطة الفلسطينية، حتى لو كان هناك اتفاق سلام يشمل ترتيبات أمنية ترضي إسرائيل. ويخلص معدو التقرير أن الجمهور في إسرائيل يوافق على حلّ الدولتين، لكن بالشروط الإسرائيلية.

غزة .. حماس: تعايش أم تفاوض؟

لم يتوقف النقاش حول سبل التعامل مع غزة ومع القوة الحاكمة هناك طوال العام ٢٠١٢، وتباين الحديث بين اقتراحات للتعامل السياسي والتفاوض مع سلطة حماس، وبين ضرورة الحسم العسكري والقضاء على قوة حماس وسيطرتها في غزة. توازى هذا النقاش مع تزايد قناعة الحكومة الإسرائيلية، كما بيّنا في الأقسام الأولى أن السلام مع السلطة غير ممكن أو غير مرغوب . لذلك فإن الحفاظ على الوضع الراهن في غزة يساعد في التملص من أي استحقاق تجاه العملية السلمية المعطلة. والمطلوب الحفاظ على ميزان القوة القائم، وعدم السماح لحماس بزيادة قوتها العسكرية هناك، أو عودتها إلى ساحة العمل الجدّي في الضفة الغربية.

الحفاظ على الوضع الراهن في غزة يساعد في التملص من أي استحقاق تجاه العملية السلمية المعطلة.

وتزايد خلال ذلك القلق الإسرائيلي من تهريب قدرات صاروخية وقتالية إلى غزة، خاصة مضادات الطائرات والدروع. هذا التخوف كان يشي بأن المواجهة حتمية ومطلوبة مع حماس لاختبار هذه الفرضيات. فالسلاح الذي زعمت مصادر المخابرات تهريبه لغزة من السودان أو من ليبيا مرورًا بمصر يشكل نقلة نوعية في قدرات حماس لا بد من التصرف حياله، وفقًا للمفاهيم الإسرائيلية.

ميدانيًا، شهد العام ٢٠١٢ فترات تسخين مختلفة طوال فصول السنة راح ضحيتها العشرات من الفلسطينيين، كما أطلقت خلالها عشرات القذائف والصواريخ على ما يسمى بغلاف غزة. وتصاعد الوضع بشكل جدي ومؤقت في آذار ٢٠١٢ لفترة قصيرة، ومن ثم بشكل أكثر اتساعًا وأشد عنفًا نهاية العام مع خروج المقاتلات الإسرائيلية في شهر تشرين الثاني لعملية عسكرية واسعة في غزة بعد اغتيال القائد العسكري لحماس أحمد الجعبري.

وقعت الجولة العسكرية الأولى بين إسرائيل وحماس منتصف آذار حيث سقط ١٨ شهيدًا فلسطينيًا، لكنها كانت محدودة ولم تتحول إلى حرب أوسع. وقد انتهت جولة آذار بالتوصل إلى تهدئة عبر الوسيط المصري. على أثر الجولة القصيرة في آذار، تعالت أصوات متناقضة في الإعلام الإسرائيلي وبين قيادات عسكرية وسياسية إسرائيلية. بحيث طالب البعض حسم الموقف وتوسيع المعركة العسكرية للقضاء على حماس، على سبيل المثال موقف شموئيل زاكاي وهو ضابط احتياط وقائد سابق لفرقة غولاني ومنطقة غزة في الجيش الإسرائيلي، الذي طالب في مقال نشر في يديعوت أحرونوت بتاريخ ٢٠١٢/٣/١٣ قيادة الجيش شنّ عملية عسكرية برية واسعة ضد قطاع غزة وعدم الاعتماد فقط على «القبة الحديدية» لمواجهة صواريخ حماس والجهاد الاسلامي.[٦٥] وحسب روني شكيد المحلل في الشؤون الإسرائيلية في صحيفة يديعوت أحرونوت، فقد خرج الجهاد

ميدانيًا، شهد العام ٢٠١٢ فترات تسخين مختلفة طوال فصول السنة راح ضحيتها العشرات من الفلسطينيين، كما أطلقت خلالها عشرات القذائف والصواريخ على ما يسمى بغلاف غزة.

الإسلامي منتصرًا من هذه الجولة، ما يرفع من مكانته في غزة.[٦٦] واقترح نحمان شاي، عضو الكنيست عن حزب كديما، أن تقوم إسرائيل بدراسة إمكانية التفاوض مع حماس على المدى البعيد، كون حركة حماس بدأت تتصرف بشكل منطقي وعقلاني لأنها تريد الحفاظ على سيطرتها وحكمها في غزة.[٦٧]

بعد انتهاء الجولة العسكرية في آذار، مع تفاوت المواقف والآراء حول نتائجها، فقد كان الاعتقاد السائد الأبرز أن الجولة العسكرية القادمة هي قضية وقت ليس إلا. وكانت تجربة حزب الله ماثلة في النقاشات حول ضرورة الخروج إلى عملية في غزة، حتى يتم تكبيل قدمي حماس هناك، ولاستعادة قوة الردع الإسرائيلية، ونزع سلاح حماس قبل أن يصبح ذلك متعذرًا.[٦٨]

في ظهيرة ١٤ تشرين الثاني، أغارت طائرة عسكرية على سيارة كان يستقلها أحمد الجعبري الذي تصفه إسرائيل برئيس أركان حماس.

العملية العسكرية

في ظهيرة ١٤ تشرين الثاني، أغارت طائرة عسكرية على سيارة كان يستقلها أحمد الجعبري الذي تصفه إسرائيل برئيس أركان حماس. ثم بدأ سلاح الجو سلسلة من الغارات المركزة على أهداف قالت إسرائيل إنها تستخدم لإطلاق الصواريخ. وبهذا بدأت جولة عسكرية ثانية أوسع انتشارًا وأطول وأشد عنفًا. وحددت الحكومة الإسرائيلية ثلاثة أهداف للعمليات العسكرية، وهي:

١. القضاء على مخازن السلاح، وبخاصة الصواريخ طويلة المدى.
٢. استمرار الاغتيالات.
٣. خلق قوة ردع.

ووفق إيال بن رؤوفين النائب السابق للجبهة الداخلية، فإن الحديث لا يدور عن القضاء على حماس، «فهذا ليس بالأمر السهل أو المقبول، ولكن هناك حاجة لخلق قوة ردع، وتحسين نشاط الجيش على طول الحدود».[٦٩] ومع استمرار العملية بدأت الصواريخ تنطلق من غزة باتجاه جنوب إسرائيل، إلى أن وصلت ريشون لتسيون وتل ابيب والقدس، وثار السؤال مرة أخرى إلى أي مدى يمكن لإسرائيل أن تستمر في العملية مع تعطل الحياة في أكثر من نصف البلاد، ونزول مئات الآلاف إلى الملاجئ. خلال ثمانية أيام العدوان شن الطيران الحربي الإسرائيلي أكثر من ١٥٠٠ غارة جوية على القطاع، دون أن تبدأ عملية برية. ونتيجة العدوان وقع ١٦١ شهيداً و ١٢٢١ جريحًا فلسطينيًا. وتركز النقاش الإسرائيلي، الإعلامي والعسكري والسياسي، على جدوى العملية البرية. غير أن الثابت أن جلّ النقاشات في دوائر صنع القرار، كما في الرأي العام، ركزت على مخاطر العملية

بدأت الصواريخ تنطلق من غزة باتجاه جنوب إسرائيل، إلى أن وصلت ريشون لتسيون وتل ابيب والقدس.

البرية التي تمثلت في:

١. الخوف من سقوط الجنود.
٢. ارتفاع كبير في الإصابات في أوساط المدنيين في إسرائيل كما بين الفلسطينيين.
٣. فقدان الدعم والتأييد الدوليين، والخوف من غولدستون جديد.
٤. استفزاز مصر.

بدأت بعد عدة أيام على الحملة العسكرية تتعالى أصوات إسرائيلية تقول إن العملية العسكرية لن توقف الصواريخ، وأن الجبهة الداخلية في إسرائيل غير مهيأة لحرب طويلة تتعرض فيها المدن الكبرى للقصف، وأن على إسرائيل تجريب الخيار الدبلوماسي والتفاوض مع حماس. ووسط دعاة العملية البرية والمحذرين منها كانت الوساطة المصرية بين الطرفين تحيك اتفاقاً يقضي بوقف إطلاق النار.

وقد اشترطت إسرائيل في مفاوضات التهدئة:[٧٠]

١. الوصول إلى هدنة طويلة الأمد لمدة تتراوح بين ٥–١٠ سنوات.
٢. وقف إطلاق الصواريخ ووقف استهداف الجنود.
٣. حق إسرائيل بالمطاردة الساخنة حال تعرضت للهجوم، أو توفرت لديها معلومات عن هجوم.
٤. وقف دخول الأسلحة إلى غزة فورًا، واعتبار أي سلاح خرقًا للهدنة.
٥. رفع الحصار عن غزة يتم من خلال معبر رفح، وليس من خلال المعابر مع إسرائيل.

وفق خلاصات مجموعة دراسات أعدها معهد الأمن القومي فإن عملية عمود السحاب حققت جزئيًا الردع المطلوب.

فيما تمثلت شروط حماس في:[٧١]

١. رفع الحصار بشكل كامل وفتح جميع المعابر.
٢. وقف توغل الجيش الإسرائيلي في القطاع.
٣. وقف عمليات إسرائيل لخلق مناطق أمنية عازلة داخل القطاع.
٤. وقف الاغتيالات واستهداف القادة.
٥. وقف الاعتداء على الصيادين في بحر غزة.

عبر تفاوض بواسطة المصرين، توصل حوار الغرف المجاورة، إلى اتفاق نص على:[٧٢]

١. وقف الأعمال العدائية من الطرفين: بحيث توقف إسرائيل الاجتياحات وعمليات الاستهداف. حماس والفصائل توقف إطلاق الصواريخ والهجمات على الخط الحدودي.
٢. فتح المعابر وتسهيل حركة الأشخاص والبضائع، وعدم تقييد حركة السكان أو استهدافهم في المنطقة الحدودية، وحركة الصيادين داخل البحر حتى عمق ستة أميال.

٣. يتم تناول القضايا الأخرى إذا ما تم طلب ذلك.

التعايش مع حماس أقل تكلفة

وفق خلاصات مجموعة دراسات أعدها معهد الأمن القومي فإن عملية عمود السحاب حققت جزئيًا الردع الكامل المطلوب، وإن واحدًا من أخطاء إسرائيل في الحرب على غزة إنها لم تقم بتدمير كامل البنية التحتية لحماس كما فعلت في حرب لبنان الثانية ٢٠٠٦ مع حزب الله.[٧٣] ويقول غيورا أيلند إن خطأ إسرائيل أنها عرفت خصمها كمنظمة إرهابية، بدل أن تتعامل معها كسلطة تقود دولة. لأن هذا كان سيمكن إسرائيل في إيقاع دمار ببنيتها التحتية. كما يعتقد رئيس المخابرات الداخلية الأسبق (الشاباك) يوفال ديسكن بان حماس بعد عمود السحاب باتت في وضع أفضل مما كانت عليه قبلها.[٧٤] لكن بالمجمل فإن جل التقارير الإسرائيلية تقدر أن عمود السحاب حققت جزئيًا وعلى المدى القصير أهدافها. ومهما يكن من بلاغة احتفالية فإن إسرائيل كما يقول اليكس فيشمان تمسك بخناق حماس.[٧٥] فالتهدئة مرهونة بقدرة حماس على الحفاظ على الوضع الراهن في غزة. فوقف إطلاق النار قد يستمر تسعة أيام، تسعة أسابيع أو أكثر، لكنه إذا لم يصمد فسنعرف كيف نتصرف كما قال باراك. ونوه غانتس، رئيس الأركان إلى أن أهداف العملية تحققت، والنتائج ستثبت ذلك على مرّ الزمن.

نظر البعض إلى نتائج العملية ضد غزة بخيبة، مقترحًا أن أنصاف العمليات لا تنفع، وأن المطلوب معالجة حماس جذريًا وتفتيت قوتها بشكل كامل وعدم الإصغاء إلى شروطها. فالحلّ الأمثل يكمن في ردع يحدث أضرارًا ضخمة،[٧٦] فليس الجنوب هو غلاف غزة بل المتلقي من غزة،[٧٧] وعلى إسرائيل أن تتصرف لوقف التهديد من غزة. ويقول هؤلاء إن التردد في الخروج لعملية برية أثر في قوة الردع الإسرائيلية، ولذا على إسرائيل أن تطور آليات لإرسال رسائل لحماس لفحص قوة الردع واختبارها دوريًا.[٧٨]

ثمة مقابل ذلك نقاش جدي حول ضرورة التفاوض مع حماس أو التعامل معها كأمر واقع، وعلى أرض الواقع هذا ما تقوم به إسرائيل فعليًا.[٧٩] في النهاية فإن وجود سلطة مركزية في غزة مستعدة لتحمل أعباء غزة هو مصلحة إسرائيلية، لأن لدى السلطة المركزية ما تخسره جراء أي تصعيد حتى لو كان عنوان هذه السلطة هو حماس.[٨٠] من السهل القول إن حماس حركة إرهابية لا نريد الحديث معها، فالحديث مع مرسي هو عمليًا حديث مع الأب الروحي لحماس الإخوانية.[٨١] لقد رفضت إسرائيل قبل ذلك الحديث مع المنظمة، وقالوا عنها إرهابية، وفي نهاية المطاف تحدثت معها.[٨٢]

تركز النقاش الإسرائيلي حول تبني أحد الخيارات تجاه سلطة حماس في غزة، الأول

هو قرار بإنهاء حكم حماس في غزة، والثاني تسليم إسرائيل بوجود حماس هناك. وجل المواقف التي تعمل في رحم السياسة الإسرائيلية تميل إلى الخيار الثاني. فإنهاء حكم حماس سيعني نقل غزة للسلطة في رام الله، وهذا لا يصب في مصلحة إسرائيل في النهاية. فالخطر الكامن في نقل غزة إلى السلطة أكبر من الخطر الكامن في سيطرة حماس في غزة. ولا يجوز استخدام الجنود طبقًا فضيًا لإنشاء دولة فلسطينية، فحماس عدو ظاهر و«الأثمان السياسية معه منخفضة».[٨٣] عسكريًا فإن غزة على الرغم من إرسالها الصواريخ لتل أبيب تظل في المحصلة دائمًا تحت التهديد المحتمل لإسرائيل. وحتى لو امتلأت غزة بالسلاح فلن تشكل تهديدًا وجوديًا لإسرائيل، بعبارات اتشيلو رزونبرغ،[٨٤] وطالما كانت مصالح إسرائيل تجاه غزة هي أمنية، فإنها تتلخص في هدفين: الأول المحافظة على الهدوء لوقت طويل وبقدر الإمكان، والحدّ من قدرات حماس الصاروخية وبخاصة الصواريخ طويلة المدى، كما يقول غيورا أيلند.[٨٥] وتخطئ إسرائيل في معارضة الزيارات الدولية لغزة، فكلما تعززت حماس كدولة في غزة، كلما زادت الاستثمارات والبناء وتحسن الوضع، تعززت حاجة حماس لكي تلبي معايير الدولة، وكل هذا يحدّ من جموحها لمهاجمة إسرائيل.[٨٦]

تقديرات إسرائيلية: كلما تعززت حماس كدولة في غزة، كلما زادت الاستثمارات والبناء وتحسن الوضع، تعززت حاجة حماس لكي تلبي معايير الدولة، وكل هذا يحدّ من جموحها لمهاجمة إسرائيل.

وتعالت أصوات تدعو لإدارة الظهر لغزة، إذ يقول هؤلاء إن الحلّ الوحيد هو الانفصال الكامل عن غزة وترك الفلسطينيين يديرون حياتهم دون أي تدخل. ففك الارتباط الذي نفذ في السابق هو نصف حلّ. أي لم يكن هناك فك ارتباط فعلي وكامل، وعلى إسرائيل أن لا تخشى هذا الخيار، فغزة لا تشكّل في نهاية المطاف تهديدًا وجوديًا لإسرائيل، فالجيش قادر على تحويل غزة إلى خرائب خلال يومين.[٨٧] وما يعزز الادعاء أن حماس يمكنها ضبط الأمور في غزة والعمل انطلاقا من رغبة البقاء أنها نجحت حين أرادت فرض تهدئة ضمن ترتيبات معينة. فحماس شنت أكثر من حملة اعتقالات ضد المجموعات المسلحة وبخاصة السلفية التي ساهمت في إطلاق صواريخ في النصف الأول من العام، كما لم تنجر وراء الجهاد الإسلامي في مواجهات سابقة، وشوهدت قواتها تنتشر على الحدود الشرقية لغزة للتأكد من تثبيت التهدئة.

بالنسبة لإسرائيل، فإن التعاطي مع حماس كما هي في غزة، يشكل تثبيتًا للوضع الراهن هناك، وعدم إجراء تغيير عليه. عملية التعايش هذه كما اقترح الكثيرون موجودة بحكم الأمر الواقع وليست تقدمًا إيجابيًا على إسرائيل القيام به. فحماس تحكم غزة وإسرائيل تدخل الطعام لغزة عبر معبر كرم أبو سالم من خلال تنسيق غير مباشر مع مندوب حماس على المعبر. بل إن ثمة مفاوضات غير مباشرة تدور بين الطرفين في قضايا التهدئة برعاية مصرية، تم خلالها الحديث عن قضايا جوهرية. فخلال البحث عن

التهدئة التي تلت عملية عمود السحاب، تم التطرق إلى قضايا حساسة أمنيًا وذات دلالات سياسية وسيادية مثل المساحة المسموح للفلسطينيين استخدامها في البحر. كما يمكن استذكار عملية التبادل العام ٢٠١١ أيضاً في هذا النقاش.

إسرائيل تهاجم أي تقارب فلسطيني- فلسطيني وتعتبره تهديدًا للسلام وتعبر صراحة عن رفضها له ورفضها التعاطي مع نتائجه.

وما بين التعايش والتفاوض كانت تبرز التبريرات السياسية الأعمق، إذ لم تتعامل بعض الادعاءات مع وجود حماس كأمر واقع فقط، بل أيضًا بكونها بديلاً محتملاً للسلطة الفلسطينية. فهي تستولى على غزة، وهي قادرة لو حدثت انتخابات أن تستولي على الضفة، وفقًا لبعض التقديرات الإسرائيلية. بل إن البعض استخدم هذه الفرضية في تبرير عدم الانسحاب من الضفة. وفيما لم تبرز دعوات رسمية للحوار مع حماس ومشعل، فقد كانت الكتابات الإسرائيلية تشير إلى حتمية وصول إسرائيل إلى هذا الاستنتاج من باب الضرورة. على المستوى الرسمي كان يعاد التذكير دائمًا بشروط الرباعية الدولية التي على حماس أن تعترف بها، فيما دعاة الحديث مع حماس كانوا يستخدمون الراهن من طبيعة العلاقة التي ربطت إسرائيل بقطاع غزة منذ حكم حماس للتدليل على أن ما يجري بين الطرفين، أي إسرائيل وحماس، هو علاقة بحاجة لتعزيز. فالجلوس مع مشعل قد يبدو ممكنًا إذًا، حتى لو لم يقر علنًا بشروط الرباعية، وأن الخطب العصماء هي للاستهلاك الانتخابي.

من جهة ثانية، فإن حماس في غزة تعني أن محمود عباس لا يمثل كل الفلسطينيين الذين يرغب أن ينتزع لهم دولة من المجتمع الدولي. فثمة صراع على الشرعية على إسرائيل أن تغذيه. لذلك لم يكن واضحاً مثلاً خلال عملية عمود السحاب أن إسرائيل تريد ان تسقط حماس، بل إن الإطاحة بالحركة لم تكن ضمن أهداف العملية العسكرية المعلنة، كما لم يشر لها همسًا، بل اقتصر الأمر على تكبيل يدي الحركة وشلّ قدراتها الصاروخية. من هنا كانت إسرائيل تهاجم أي تقارب فلسطيني– فلسطيني وتعتبره تهديدًا للسلام وتعبر صراحة عن رفضها له ورفضها التعاطي مع نتائجه. فعندما تم التوقيع على اتفاق الدوحة وقبله القاهرة وبعدهما لقاء مشعل أبو مازن في القاهرة، وجدت الدعاية الإسرائيلية المضادة لأبو مازن مادة دسمة كي تصف أبو مازن بالإرهابي، وبأنه لا يختلف كثيرًا عن مشعل، وما إلى ذلك.

«حماس في غزة تعني أن محمود عباس لا يمثل كل الفلسطينيين»

تتفاوض إسرائيل في الممارسة الفعلية مع حماس كما يذهب إلى ذلك أليكس فيشمان؛ إذ شهدت السنوات الخمس الماضية نوعًا من الترتيبات المتعلقة بالقضايا الاقتصادية، إلا أن الهدنة التي تم التوصل إليها بعد عملية عمود السحاب، أفضت إلى توسيع الحوار غير العلني وغير المباشر، ليشمل قضايا تتعلق بمعالجة التسهيلات الامنية التي ستمنحها إسرائيل للقطاع، مثل توسيع منطقة الصيد، وتخفيف المنطقة العازلة، والسماح بتصدير

بعض المنتجات الزراعية وإدخال مواد البناء. حديث الغرف المعزولة هذا ليس إلا تفاوضاً غير مباشر. وقبل ذلك لم يكن شاليت ليخرج من الأسر لولا الحديث مع حماس كما يذكر ايتان هابر.[٨٨] وفي خلاصة مقال لأليكس فيشمان، فإن إسرائيل تتفاوض مع حماس، وهي بدل أن تسقط حماس معنية أن تمنحها قوة كي تحافظ على الهدوء المتحقق بعد عملية عمود السحاب.[٨٩]

ترى إسرائيل، وفق مفهوم الحفاظ على الوضع الراهن، أن وجود حكم حماس أفضل من ذهابه. إن عملية جرد للربح والخسارة تقود إسرائيل إلى هذا الاستنتاج. فإزالة حكم حماس ستعني أن الفلسطينيين سيصبحون موحدين، وهذا يعزز مطالب أبو مازن بالدولة الفلسطينية ويقويه. الأمر الثاني أن زوال حكم حماس سيعني توحد الفلسطينيين، وبالتالي ارتفاع حدّة المعارضة الفلسطينية الرسمية للتسوية مع إسرائيل ولمناهضة الأمر الواقع. ثالثاً ومن منطلقات أمنية، فقد اثبتت حماس أنها تستطيع تثبيت أية تهدئة تتوصل إليها، وأن فترات التهدئة التي تتم مع حماس هي أفضل من مثيلاتها التي كانت تتم قبل حكم حماس. رابعًا، إن ثمن أي تصعيد مع حماس معروف طالما أن حماس تريد أن تبقي على حكمها في غزة، لذا فإن عمليات جراحية في القطاع لخفض منسوب التسلح أو تدمير بعض مخازنه لن تقود إلى حرب شاملة؛ إذ إن إسرائيل ستحتفظ بقرار منسوب التوتر.

ترى إسرائيل، وفق مفهوم الحفاظ على الوضع الراهن، أن وجود حكم حماس أفضل من ذهابها.

إذا كان الأمر كذلك فإن استمرار حكم حماس على مساوئه سيبدو أقل تكلفة من إزالة هذا الحكم. ويقترح الروائي الشهير أ. ب. يهوشواع ان تتوقف إسرائيل عن إطلاق صفة منظمة إرهابية على حماس ووصفها بـ«العدو»، لأن وصف الإرهاب يحول دون فرصة الحوار مع حماس، أما مصطلح العدو فلا يمنع من إجراء حوار معها، لأن من الطبيعي أن تتحاور مع عدوك في الحرب.[٩٠] ولأن السلام يصنع مع الأعداء، فإن إسرائيل ستجد نفسها مضطرة للحديث مع خالد مشعل يومًا ما.[٩١] يقول يهوشواع «تسيطر حماس اليوم على أرض، ولها جيش ومؤسسات حكم ومحطة إذاعة، بل إن دولاً كثيرة في العالم تعترف بها. فالمنظمة التي توجد لها دولة هي عدو لا منظمة إرهابية». وفي محصلة الأمر وفق يهوشواع، فإن إسرائيل ملزمة بالحديث مع جيرانها الفلسطينيين. لأن البديل عن هذا الحديث هو دولة ثنائية القومية، لذلك فإن الحديث مع حماس ضرورة، ليس من أجل الهدوء على حدود غزة فقط، بل أيضًا من أجل قيام دولة فلسطينية، وبالتالي منع إمكانية إقامة دولة ثنائية القومية.

وفي سياق شبيه، يقول الاستراتيجي غيورا ايلاند صاحب نظرية البدائل الإقليمية، أن على إسرائيل إدراك أن غزة دولة بالفعل، إذ لها حدود جغرافية واضحة، وتحكمها سلطة

مستقرة ومنتخبة، حتى لو كانت هذه السلطة من الأشرار. ويقترح ايلاند اربعة مرتكزات لإستراتيجية تعامل مع غزة، تشمل:[٩٢]

يقول الاستراتيجي غيورا ايلاند صاحب نظرية البدائل الإقليمية، أن على إسرائيل إدراك أن غزة دولة بالفعل.

١. اعتراف إسرائيل فعليًا بأن غزة دولة كاملة.
٢. غزة غير خاضعة للاحتلال والحدود مع مصر مفتوحة بشكل كامل.
٣. تتحمل دولة غزة المسؤولية عن أي نشاط عدواني يقع على إسرائيل من أراضيها.
٤. تعمل إسرائيل على زيادة الاستقرار والحركة على المعابر، وتزود غزة بما ينقص من معدات وكهرباء ووقود.
٥. ترد إسرائيل على كل حالة إطلاق نار، وتعمل على تدمير ممتلكات الدولة.

إجمال

تعرض المشهد السياسي والحزبي في إسرائيل خلال العام ٢٠١٢ إلى جملة من عمليات الاهتزاز الداخلية التي تركت أثرها على تركيبة الحكومة، كما على التركيبة الحزبية، وقادت في نهاية المطاف إلى انتخابات كانت متوقعة منذ الشهور الأولى للعام الماضي. والأبرز في هذا الحراك هو غياب القضية الفلسطينية كعامل أساسي يحرك المشهد السياسي والحزبي الإسرائيلي ويؤثر فيه. بكلمات أخرى، لم يكن لرفض نتنياهو العودة إلى المفاوضات والاستمرار بالبناء في المستوطنات أي تأثير جدي على المشهد الحزبي او الانتحابي.

رفض نتنياهو العودة إلى المفاوضات مع الفلسطينيين كان أكثر من مجرد خوف من تصدع الائتلاف الحكومي، إذ نجح نتنياهو أكثر من مرة في المراوغة وتفادي انهيارات كبرى داخل هذا الائتلاف، وعرف كيف يستغل التناقضات بين الأحزاب الشريكة. لذلك فان التحليل المنطقي يؤدي إلى استنتاج أن هناك ثمة تغيرًا واضحًا في مقاربة نتنياهو وفهمه لطبيعة حلّ الصراع وربما عدم حلّه. لقد تواري خطاب بار إيلان وبات من الماضي في ممارسة نتنياهو الفعلية، ويمكن للمرء أن يقول بكثير من الطمأنينة إن نتنياهو لم يتخل عن خطاب بار إيلان، إذ إنه لم يتبَنّه فعلاً من قبل. وباستثناء العموميات، فإن خطاب الحكومة الإسرائيلية لم يقدم مبادرة واحدة باتجاه زحزحة الوضع الراهن مع الفلسطينيين. لقد اكتفى نتنياهو بدعوة الرئيس محمود عباس إلى التخلي عن مطلبه التوجه إلى المحافل الدولية واللقاء به. لكن دون أن يحدد مواقف عريضة يمكن أن تكون محفزة للفلسطينيين ليلتقوا به. وأمام هذه العمومية واصل وزير خارجيته حربه الإعلامية ضد الرئيس أبو مازن والتحريض عليه وعلى شرعيته.

لقد تواري خطاب بار إيلان وبات من الماضي في ممارسة نتنياهو الفعلية، ويمكن للمرء أن يقول بكثير من الطمأنينة إن نتنياهو لم يتخل عن خطاب بار إيلان، إذ إنه لم يتبَنّه فعلاً من قبل.

ويمكن القول إن النقاش الإسرائيلي قفز من سياق البحث عن ماهية الحلّ المرغوب مع

الفلسطينيين، إلى التسليم بأن مثل هذا الحل غير ممكن أصلاً. مثلاً تكشف استطلاعات الرأي عن مفارقة دالة على عمق هذا التحول، ففيما تؤيد أغلبية بسيطة من الإسرائيليين فكرة حل الدولتين كأساس لحل الصراع، فإن الأغلبية ذاتها لا ترى ان تحقيق مثل هذا الحل ممكنًا. بالطبع علينا أن ننتبه بان حلّ الدولتين في الوعي الإسرائيلي ونتيجة للممارسات اليومية ولطبيعة الخطاب السياسي المعبر عن هذه الممارسات، هو ترجمة لفهم الأحزاب الإسرائيلية لهذا الحلّ؛ بمعنى أنه لا يشتمل على تفكيك الكتل الاستيطانية، ولا العودة الى حدود ١٩٦٧، ولا التنازل عن القدس ولا على عودة اللاجئين، أي حلّ وفقًا للثوابت الإسرائيلية. إن التفسير الآخر لمثل هذه المفارقة يكمن في تفضيل الوضع الراهن عن أي وضع آخر يكون البحث فيه عن محددات جديدة للسلام مكلفًا. إن نفس الخطوط المؤسسة للخطاب هي من قاد النقاش حول غزة مثلاً وضرورة التعاطي مع الجار الشرير هناك، بل إن البعض دعا للتعود على صواريخ غزة كما تتعود اليابان على الزلازل. كلمة السرّ في ذلك أن التسوية غير ممكنة لجملة من الأسباب تتمحور بالطبع حول عدم الجدية الفلسطينية وعدم مقدرة الفلسطينيين على تفهم المطالب الإسرائيلية. وكما قال يوفال ديسكن فإن قوة الحكومة التي رأسها نتنياهو كانت في حالة الجمود التي تسود العلاقة مع الفلسطينيين.[٩٣]

قفز النقاش الإسرائيلي من سياق البحث عن ماهية الحلّ المرغوب مع الفلسطينيين، إلى التسليم بأن مثل هذا الحل غير ممكن أصلاً.

ففيما واصل الفلسطينيون هجومهم الدبلوماسي، انشغلت إسرائيل بفرض واقع جديد على الأرض من خلال فيضان استيطاني وصل أوج اندفاعه مع حصول الفلسطينيين على مطلبهم الأممي، لكنه بدأ اندفاعه أبكر من ذلك بشهور. لم يتوقف الأمر عند عمليات الاستيطان وبناء آلاف الوحدات الاستيطانية ومحاولات فصل القدس عن محيطها الفلسطيني في جنوب الضفة كما في وسطها وعزل الأغوار، بل شمل عمليات تعزيز لمكانة المستوطنات في الوعي، كما في الممارسة السياسية، مثل بناء كليات وترفيع أخرى إلى جامعات وإصدار فتاوى قانونية تنفي صفة الأرض المحتلة عن المناطق، وشن حملات دبلوماسية وتحريضية ضد القيادة الفلسطينية. لقد ترجمت عمليات الاستيطان هذه مقولة الوضع الراهن أفضل، التي عبر عنها نتنياهو، والتي كانت ديدن ممارسته السياسية.

انشغل الخطاب السياسي الإسرائيلي خلال العام ٢٠١٢ في التباري في التوجه يمينًا، وفي الذود عن موضوع الاستيطان.

لقد انشغل الخطاب السياسي الإسرائيلي خلال العام ٢٠١٢ في التباري في التوجه يمينًا، وفي الذود عن موضوع الاستيطان، وبات من شبه المسلم به في نصوص هذا الخطاب، وفي الوعي المؤسس له، أن لا خلاف على وجود الاستيطان كحالة طبيعية يجب على أية تسوية سياسية أن تتعايش معها. إن التمايز الذي كان شق طريقه في السابق إلى بعض السجالات السياسية الإسرائيلية بهت واختفى، لتطغى على الخطاب حالة من التماهي تبحث عن السبق في التعبير عن ذاتها، وبخاصة بين الأحزاب الكبرى، التي تقرر

مصير النظام السياسي ووجهة الحكومة.

تدلل مراجعة سريعة لبرامج الأحزاب التي استأثرت بأكثر من سبعين بالمائة من مقاعد الكنيست في الانتخابات الأخيرة على ذلك بوضوح. في ظل حملة التنافس تلك، بات نتنياهو، على سبيل المثال، أكثر حرصًا على أن لا يسحب بينيت البساط من تحت قدميه باستخدام الخطاب الاستيطاني والمغالاة في المدائح والالتزامات تجاه المستوطنات. والأمر ذاته مسّ أيضًا أحزاب «الوسط»، وبخاصة حزب لبيد وحزب اليسار الأكبر حزب العمل. لقد بدت يحيموفتش مثلاً أكثر تردداً في مس الموضوع السياسي مقابل تركيزها على القضايا الاجتماعية والاقتصادية في جرف لخطاب حزب العمل أكثر نحو الانغلاق. وفيما قدم لبيد مقاربات اجتماعية واقتصادية مغايرة حسمت صعود نجم حزبه في الاستطلاعات، فإنه وباستثناء التركيز على وجوب العودة للمفاوضات كشرط لدخوله في ائتلاف حكومي، فإن خطابه تجاه المستوطنات لامس تخوم الموقف العام لليمين، من التزام بعدم المساس بالكتل الاستيطانية والنمو الطبيعي وما إلى ذلك.

على الصعيد الآخر برز على السطح النقاش حول سبل التعامل مع غزة وحماس تحديداً، وارتبط هذا النقاش بالبحث عن النقيض لمشروع السلطة في الضفة الغربية، وبين دعوات التعايش مع واقع غزة وحكامها. فانطلقت نيران الحرب مرة أخرى لتعيد ترتيب علاقات التهدئة وتثبت التفاهمات التي أرستها عملية الرصاص المصبوب في شهر كانون الأول ٢٠٠٨ وكانون الثاني ٢٠٠٩. تمّ مرة أخرى تفضيل صيغة الأمر الراهن على أية صيغة أخرى. إن المؤكد أن العدوان على غزة أو «عامود السحاب» كما يستطيب للإسرائيليين تسميتها أعاد تثبيت جدلية التكيف الاختياري مقابل التعايش المفروض، وبخاصة مع تمكن حماس من إيلام المدن الإسرائيلية، وتحقيق بعض المكاسب بعد امتصاص صدمة الضربة الأولى.

الهوامش

١ للمزيد انظر مهند مصطفى وعاطف أبو سيف، ٢٠١٢، «المشهد التفاوضي»، **التقرير الاستراتيجي ٢٠١٢: المشهد الاسرائيلي ٢٠١١**، إصدار المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار».

٢ راجعوا مثلاً، عانات كورتس، ٢٠١٢ إسرائيل والسلطة الفلسطينية: خطوط متوازية لا يمكن أن تلتقي»، **عدكان استراتيجي**، ١٤ (٤)؛ شلومو بروم، ٢٠١٢، «لإسرائيل والفلسطينيين: بدائل للسياسات بغياب إمكانية لاتفاق دائم»، عدكان استراتيجي ١٥ (٢).

٣ ايتمار فليشمان، «تقرير القاضي ليفي: لا يوجد احتلال، يمكن شرعنة البؤر الاستيطانية»، **واي نت** ٢٠١٣/١/٩.

٤ «السلطة الفلسطينية تحضر لهجوم سياسي: مولخو يلتقي عريقات في عمان»، **هآرتس**، ٢٠١٢/١/٢،.

٥ انظروا: نتاي شاروني (لواء في الاحتياط، ورئيس مجلس السلام والأمن)، **معاريف** ٢٠١٢/١/٩، «حكومة كم دون مبادرة سياسية». ناحوم برنياع، **يديعوت أحرونوت**، ٢٠١٢/١/٩. «بنيامين نتنياهو أثبت حتى الآن أنه فنان قدير في الحفاظ على البقاء».

٦ «نتنياهو سيقترح عقد مفاوضات مباشرة بيته وبين محمود عباس»، **هآرتس**، ٢٠١٢/٤/١٢.

٧ «نتنياهو: إذا كان عباس جادًا فعلاً يمكن استئناف المفاوضات فورًا»، **يسرائيل هيوم**، ٢٠١٢/١١/٥.

٨ نوعم شيزاف، «الإدمان الإسرائيلي على الوضع الراهن»، **معاريف**، ٢٠١٢/١/٥.

٩ يعلون: لا يوجد فرق بين أبومازن وخالد مشعل، **الأيام** ٢٠١٢/١٢/١٠.

١٠ **الأيام**، ٢٠١٢/٦/١٥

١١ « يعالون: عباس لا يختلف عن حماس»، **الأيام**، ٢٠١٣/١/١٣.

١٢ للتوسع، امطانس شحادة، «الفلسطينيون في إسرائيل» **تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠١٠**.

١٣ افي يسخروف، «في انتظار اندلاع الانتفاضة الثالثة في الضفة الغربية»، **هآرتس** ٢٠١٢/٣/١.

١٤ غلعاد شير، «المطلوب مبادرة اسرائيلية»، **معاريف** ٢٠١٣/١١/٢٩.

١٥ «أولمرت: عباس شريك حقيقي للسلام مع إسرائيل»، **هآرتس**، ٢٠١٢/٣/٢٨.

16 Anat Kurz and Udi Dekel, «Israel and the Political Dead End: The Need for New Paradigms», **Strategic Survey for Israel 2012-2013**, NISS, Tel Aviv, 2013, pp107-130

17 Amos Yadlin, «Israel's National Security Challenges 2012-2013: The Need for Proactive Policy», **Strategic Survey for Israel 2012-2013, NISS**, Tel Aviv, 2013, pp.263-282.

١٨ «بيريس: رفض حل الدولتين سيؤدي إلى إقامة دولة ثنائية القومية»، **يديعوت أحرونوت**، ٢٠١٢, ١٢, ٣١.

١٩ «لجنة ليفي توصي لشرعنة البؤر الاستيطانية غير القانونية، وتؤكد أن إسرائيل لا تعتبر قوة محتلة في الضفة الغربية»، هآرتس، ٢٠١٢/٧/١٠. للتقريرالكامل باللغة العبرية: http://www.pmo.gov.il/Documents/doch090712.pdf.

٢٠ رندة حيدر، ٢٠١٣. **السياسة الاستيطانية في عهد حكومة بنيامين نتنياهو ٢٠٠٩-٢٠١٢**. مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

٢١ المصدر السابق.

٢٢ لجنة إسرائيلية تصادق اليوم على بناء ٧٧٢ وحدة استيطانية جديدة في مستوطنات معزولة، ٢٠١٢/١١/١٤.

٢٣ تفاصيل إقامة مستوطنة ضخمة جديدة جنوب غرب بيت لحم، **الأيام**، ٢٠١٢/١٢/٢١.

٢٤ **الأيام**، ٢٠١٢/١٢/٢٤

٢٥ «سلطات الاحتلال تنشر تصاميم بناء مساكن استيطانية جديدة في منطقة غور الأردن»، **الأيام**، ٢٠١٣/١/١٤

٢٦ «إسرائيل تقر مخطط إقامة كلية عسكرية على سفوح جبل المشارف في القدس»، **الأيام**، ٢٠١٣/١/٢٢.

٢٧ «الاحتلال يمضي قدماً ببناء كلية عسكرية في القدس المحتلة»، الأيام، ٢٠١٣/١/١٨

٢٨ يبلغ مجموع العائدات الضريبية التي تحولها إسرائيل للسلطة سنوياً ما بين ٣,٥ إلى ٥ مليار شيكل.

٢٩ **الأيام**، ٢٠١١/١١/١

٣٠ «إسرائيل ترفض قرار العالم: سنواصل الاستيطان وتعلق تحويل اموال الجمارك الفلسطينية إلى السلطة»، **الأيام**، ٢٠١٢/١٢/٣.

٣١ نوح كليغر، «قرار سخيف عديم القيمة»، **يديعوت أحرونوت**، ٢٠١٢/١٢/١

٣٢ سيفر بلوتسكر، «لمصلحة إسرائيل أيضًا»، **يديعوت احرونوت**، ٢٠١٢/١٢/١

٣٣ انظر مقالتي بوعز بسموت ورون برايمن في **إسرائيل اليوم** بذات العبارات السابقة بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٣.

٣٤ انظر مثلاً مقالة الن بيكر المعنونة «لا تملك الأمم المتحدة صلاحية إقامة الدول» في **هآرتس** بتاريخ ٢٠١٢/١٢/١٢

٣٥ «إسرائيل تتبين ضخامة حجم عزلتها في العالم: الهزيمة في نيويورك كانت أكبر من المتوقع، **الأيام**، ٢٠١٢/١٢/٢

٣٦ يانون ميغال، «لقاء متلفز مع نتنياهو: لن افكك مستوطنات حتى في اطار اتفاق مع السلطة»، **موقع والا** ٢٠١٣/١/٢٠: http:// 2608644/news.walla.co.il/elections/?w=/2780

٣٧ المصدر السابق.

٣٨ «نتنياهو المرشح للفوز بأغلبية بسيطة يتعهد: لن أجمد الاستيطان ولن أفكك أية مستوطنة»، **الأيام** ٢٠١١٣/١/١٩.

٣٩ يونتان ليس، «الليكود يتجه إلى شطب خطاب با غيلان من البرنامج الانتخابي»، **هآرتس**، ٢٠١٢/١٢/٢٦.

٤٠ «ليبرمان يهدد بتفكيك السلطة حال توجه الرئيس عباس للأمم المتحدة»، **الايام**، ٢٠١٢/١١/٦.

٤١ يقول يعالون مثلاً إن الفرق بين عباس ومشعل أن عباس يغلف الأيديولوجيا التي يؤمن بها بكلمات جميلة ومعسول الكلام. وأبو مازن

غير معني بالمفاوضات

٤٢ «ليبرمان يؤكد مجدداً: إسرائيل لن تتوقف عن البناء في القدس»، **الأيام**، ٢٠١٣/١/٢٠

43 Jodi Rudoren, «Dynamic Former Netanyahu Aide Shifts Israeli Campaign Rightward», New York Times, 28/12/2012, http://www.nytimes.com/2012/12/27/world/middleeast/naftali-bennett-pushes-netanyahu-rightward.html?pagewanted=all

44 Naftali Bennett interview: there won't be a Palestinian State within Israel, The Gurdian, 7/1/202013. http://www.guardian.co.uk/world/2013/jan/07/naftali-bennett-interview-jewish-home.

يذكر أن بينيت استقال من العمل في طاقم نتنياهو على خلفية تجميد البناء في المستوطنات لعشرة أشهر.

45 David Remnick, «The Party Faithful. The settlers move to annex the West Bank—and Israeli politics», The New Yorker, 21/1/2013.

46 Naftali Bennett interview: there won't be a Palestinian State within Israel, The Gurdian, 7/1/202013. http://www.guardian.co.uk/world/2013/jan/07/naftali-bennett-interview-jewish-home

47 Naftali Bennett interview: there won't be a Palestinian State within Israel, The Gurdian, 7/1/202013. http://www.guardian.co.uk/world/2013/jan/07/naftali-bennett-interview-jewish-home

٤٨ «الموضوع الفلسطيني في الدعاية الانتخابية للكنيست الإسرائيلي التاسع عشر»، **وكالة وفا**،

http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=8777

49 Nick Meo» Israel›s new political star Naftali Bennett›s Jewish Home party determined to stop Palestinian state», The Telegraph, 19/1/2012. http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/middleeast/israel/9813527/Israels-new-political-star-Naftali-Bennetts-Jewish-Home-party-determined-to-stop-Palestinian-state.html

50 Naftali Bennett interview: there won't be a Palestinian State within Israel, The Gurdian, 7/1/202013. http://www.guardian.co.uk/world/2013/jan/07/naftali-bennett-interview-jewish-home

51

52 Glen Segal, «Time of Israel», NISS, January 31, 2013

53 Nick Meo» Israel›s new political star Naftali Bennett›s Jewish Home party determined to stop Palestinian state», The Telegraph, 19/1/2012. http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/middleeast/israel/9813527/Israels-new-political-star-Naftali-Bennetts-Jewish-Home-party-determined-to-stop-Palestinian-state.html

54 « Yair Lapid reveals his positions, and stakes out a place in the political center», 31/10/2012

http://www.haaretz.cm/news/israeli-elections-2013/israeli-elections-opinion-analysis/yair-lapid-reveals-his-positions-and-stakes-out-a-place-in-the-political-center.premium-1.473359

55 http://world.time.com/2013/01/31/yair-lapid-an-interview-with-israels-new-power-broker/#ixzz2K1A9zFEw

٥٦ يائير لابيد: لا لتجميد الاستيطان والمطلوب حل مرحلي. **يديعوت احرونوت** ٢٠١٢/٩/١٧

٥٧ سيفان راهب–مئير، «مقابلة مع جيرمي جمبل: تفجير الحرم الشرف! هذه المقلة كانت مزحة»، **موقع ماكو** (القناة الاسرائيلية الثانية)، ٢٠١٣/١/١٣: http://www.mako.co.il/news-elections-2013/articles/Article-fd9bb8ebe495c31004.htm

58 Emily L. Hauser « Yair Lapid Is No Cause For Optimism», The Daily Beast, 23/1/2013

http://www.thedailybeast.com/articles/2013/01/23/yair-lapid-is-no-cause-for-optimism.html

59 «In Ariel address, Yair Lapid says won›t join cabinet that stalls peace talks with PA», 30/10/2012. http://www.haaretz.com/news/israeli-elections-2013/israeli-elections-news-features/in-ariel-address-yair-lapid-says-won-t-join-cabinet-that-stalls-peace-talks-with-pa-1.473320

60 Ari Shavit,»Meet Labor's Shelly Yacimovich and her vision for Israel», Haaretz, 4/1/2012, http://www.haaretz.com/weekend/week-s-end/meet-labor-s-shelly-yacimovich-and-her-vision-for-israel.premium-1.491879

٦١ تسفي برئيل، «تبخر السلام والبؤر الاستيطانية من برنامج حزب العمل»، **هآرتس**، ٢٠١٢/٢١٢/٢٣

٦٢ «ليفني مستعدة للمشاركة في حكومة نتنياهو المقبلة بشرط قبول استئناف المفاوضات»، **الأيام**، ٢٠١٣/١/١٣

٦٣ موفاز عدم التوصل لتسوية مع الفلسطينيين اخطر على إسرائيل من برنامج إيران النووي، **الأيام**، ٢٠١٣/١/٦

64 http://www.peaceindex.org/indexMonth.aspx?num=248&monthname=%D7%93%D7%A6%D7%9E%D7%91%D7%A8

٦٥ شموئيل زاكاي، «على إسرائيل شن عملية عسكرية برية ضد قطاع غزة وعدم الاعتماد على القبة الحديدة فقط». **يديعوت احرونوت** ٢٠١٢/٣/١٣.

٦٦ روني شكيد، «حركة الجهاد الاسلامي حرجت منتصرة من جولة المواجهة العسكرية الاخيرة مع اسرائيل». **يديعوت احرونوت** ٢٠١٢/٣/١٤.

٦٧ نحمان شاي، «على إسرائيل ان تدرس التفاوض مع حماس على المدى البعيد». **معاريف** ٢٠١٢/٣/١٤.

٦٨ تسفيكا فوغل، «قبل ان يصبح نزع سلاح حماس متعنراً»، **إسرائيل اليوم**، ٢٠١٢/١١/١٤

٦٩ **الحياة اللندنية**، ٢٠١٢/١١/١٤ http://alhayat.com/Details/452983

٧٠ رون بين يشاي، «هـذه شـروط وقـف اطـلاق النار في غـزة»، موقع **واي نت** ٢٠١٢/١١/٢٠: http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4309157,00.html؛ ليلغ فايسمن، «التوصل الى اتفاقية وقف اطلاق النار في غزة»، **موقع غلوبس** 21.11.2012: http://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1000800106

٧١ المصدر السابق.

٧٢ المصدر السابق.

73 Giora Eiland, «Operation Pillar of Defense: Strategic Perspectives», in Shlomo Brom, Editor, In the Aftermath of Operation Pillar of DefenseThe Gaza Strip, NISS, Tel Aviv, 2012. Pp. 11-14.

٧٤ رئيس الشاباك السباق يوفال ديسكن: إسرائيل تضعف حل الدولتين وتقوي حماس، **يديعوت أحرونوت** ٢٠١٣/١/٥

٧٥ اليكس فيشمان، «فقاعة.. اسمها انتصار حماس»، **يديعوت احرونوت**، ٢٠١٢/١٢/١٤

٧٦ رؤوبين باركو، «معالجة حماس جذرياً، ٢٠١٢/١١/١٥

٧٧ رون برايمن، «الحلّ في غزة: الصواريخ مقابل الغذاء»، **إسرائيل اليوم**، ٢٠١٢/١١/١٦

78 Avner Golov, «The Campaign to Restore Israeli Deterrence», in Shlomo Brom, Editor, In the Aftermath of Operation Pillar of DefenseThe Gaza Strip, NISS, Tel Aviv, 2012. Pp.23-32

٧٩ عنار شيلو«العلاقة الغرامية بين نتنياهو وحماس»، ٢٠١٢/١٢/١٧

٨٠ جلعاد شارون، «مكسب حماس المزدوج»، يديعوت احرونوت، ٢٠١٢/١١/١٢

٨١ ميخال أهروبي، «حان الوقت للتفاوض مع حماس»، معاريف، ٢٠١٢/١١/١٤

٨٢ زئيف تساحور، «سنتحادث مع حماس في النهاية»، يديعوت احرونوت، ٢٠١٢/١١/١٥

٨٣ رون برايمن، «الحل في غزة: الصواريخ مقابل الغذاء»، إسرائيل اليوم، ٢٠١٢/١١/١٦

٨٤ تشيلو ورزنبرغ، «غزة لا تشكل تهديداً وجودياً لإسرائيل»، معاريف، ٢٠١٢/١١/٢٦

85 Giora Eiland, «Operation Pillar of Defense: Strategic Perspectives», in Shlomo Brom, Editor, In the Aftermath of Operation Pillar of DefenseThe Gaza Strip, NISS, Tel Aviv, 2012. Pp. 11-14.

86 Giora Eiland, «Operation Pillar of Defense: Strategic Perspectives», in Shlomo Brom, Editor, In the Aftermath of Operation Pillar of DefenseThe Gaza Strip, NISS, Tel Aviv, 2012. Pp. 11-14.

٨٧ تشيلو روزنبرغ، «الانفصال الكامل عن غزة»، **معاريف** ٢٠١٢/١١/١٥.

٨٨ ايتان هابر، «سنضطلا يوماً ما للحديث مع حماس»، **يديعوت احرونوت**، ٢٠١٢/١٢/١٠.

٨٩ اليسك فيشمان، «إسرائيل تتفاوض مع حماس»، **يديعوت احرونوت**، ٢٠١٢/١٢/٧.

٩٠ أ. ب. يهوشع، «إسرايل بحاجة إلى الحديث مع حماس» **هآرتس**، ٢٠١٢/١٢/٤.

٩١ ايتان هابر، «سنضطر يوماً ما للحديث مع حماس»، **يديعوت احرونوت**، ٢٠١٢/١٢/١٠.

٩٢ غيورا إيلاند، «مبادئ حاكمة للتعامل مع غزة»، **يديعوت احرونوت**، ٢٠١٢/٦/٢٨.

٩٣ رئيس الشاباك السباق يوفال ديسكن: إسرائيل تضعف حل الدولتين وتقوي حماس، **يديعوت احرونوت** ٢٠١٣/١/٥.